وزارة التربية والتعليم
مملكة البحرين

مجتمع الحديث يتطلب الاهتمام بالبناء الم
علم من أهم ركائزه الأساسية، لذا كان
ن الجهود والطاقات لتحقيق طفرة نوعي
عام، وفي التعليم العالي بوجه خا
عمليات إصلاح التعليم باهتمام كبير في
وحظيت جودة التعليم بجانب كبير من ه
ضمان استمرارية جودة التعليم الذي تقد
العالي لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال نظ
ديمي يضمن النهوض والارتقاء بمستو
والبرامج الدراسية، إذ أن الاعتماد هو الأ

الأعلى

AL-Aali

نشرة فصلية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي/ العدد(٢)- فبراير٢٠١٠م

- مناقشة صريحة لجهود إصلاح التعليم العالي الخاص
- قرارات جديدة لمجلس التعليم العالي
- ملف«التصديق على المؤهلات الجامعية»

copy.indd 1 2/18/10 8:22:32 AM

رئيس التحرير المسؤول
د. علوي الهاشمي
الأمين العام لمجلس التعليم العالي

الإشراف
د. منى البلوشي
الأمين العام المساعد للتقييم والاعتمادية

إدارة التحرير
كمال الذيب ـ المستشار الإعلامي
د. عبدالحميد المحادين ـ الخبير الإعلامي

التنسيق والمتابعة
د. يسرى الحداد
رئيس وحدة البحوث/ قسم الإعلام

التدقيق اللغوي
علي هرونة ـ اختصاصي الاعلام التربوي

الإخراج والتنفيذ
منيرة سوار ـ المخرج الفني

تم التنفيذ في
إدارة العلاقات العامة والإعلام ـ
وزارة التربية والتعليم ـ فبراير ٢٠١٠م

اقرأ في هذا العدد:

5 مناقشة حريحة حول جهود إصلاح التعليم العالي الخاص

12 قرارات جديدة لمجلس التعليم العالي

18 الدكتور محمد إبراهيم المسيري مدير إدارة الاعتمادية والتراخيص

23 حول مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم العالي حول الديناميكيات الجديدة للتعليم العالي والبحث العلمي

26 بين ضمان جودة التعليم والاعتماد الأكاديمي

28 أخبار التعليم العالي

36 لقاء وزير التربية مع تلفزيون البحرين

38 التعليم العالي في البحرين ضرورة وليس ترفاً

copy.indd 2 2/18/10 8:22:33 AM

حكاية التعليم الجامعي..

إذا كانت ثورة المعلومات والاتصال والتطورات العلمية والتقنية قد أحدثت ثورة شاملة في العالم، وولدت مجتمعاً جديداً يُعرف بمجتمع المعلومات، واكبه ظهور نظام اقتصادي جديد يستند إلى قاعدة من المعرفة والذّكاء، فإن المعوّل الأساسي في إحداث هذا التحول على الصعيد الوطني هو التعليم عامة والتعليم العالي خاصة، ليتحولا إلى قيمة مضافة، فالعصر بات يعتمد على "المعرفة" كمصدر للقوة والثروة (في مقابل اعتماد الأرض في عصر الزراعة واعتماد رأس المال في عصر الصناعة)، ولا شك أن هذا المصدر يستحيل احتكاره والسيطرة عليه، ولكن من الواضح أن من يتخلّف عن هذا التحول العالمي الكاسح، سوف يظل على هامشه القوة والثروة والتأثير، ومنها تركز كافة الشعوب في الوقت الحاضر على النهوض بالتعليم والتعليم العالي، للتحرك في اتجاه التقدم، ومن هنا كثر الحديث خلال السنوات القليلة الماضية عن إصلاح وتطوير التعليم الجامعي في إطار مراجعة عمل مؤسساته، ولعل هذا ما هدف إليه المشروع الوطني لإصلاح التعليم والتدريب، والذي يتضمن في إحدى مبادراته واحدة لإصلاح وتطوير التعليم العالي الذي يبدو أنه سيشهد خلال المرحلة المقبلة العديد من التطويرات التي تطال كافة الجوانب، بما يجعله أكثر استجابة لمتطلبات التنمية وللجودة والفاعلية..

ويمكن تلخيص الهدف الأساسي لهذا التطوير المنشود في المرحلة الحالية في ظل تنفيذ مبادرات المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب كلمة واحدة هي تحقيق جودة التعليم العالي، وهذه الجودة تتجسّد من خلال برامج تعليميّة تواكب العصر وتستجيب لحاجيات سوق العمل، ويؤمّنها أساتذة تتوافر فيهم مواصفات الكفاءة العالية، ويتولّى تنفيذها كادر إداريّ ناجح قادر على الاستغلال الأمثل للكفاءات والموارد المادية والبشرية على نحو فعال، في بيئة جامعية تساعد على البحث العلمي وعلى إنتاج الإبداع.. حيث تقترن الجودة كهدف بآليّة جديدة بدأت تفرض نفسها في النّظام الجامعي العالمي، وهي آليّة التّقييم المستمر، فالنّظام التّعليمي يصبح بفضل التّقييم في حركيّة دائمة، فلا يكفي وضع البرامج التّعليميّة وتسخير الإمكانيّات والطّاقات لتنفيذها إذا لم يكن التّنفيذ مرتبطاً بالتقييم الذي من شأنه أن يكشف عن إيجابيّات النّظام التّعليمي لتعزيزها، يكشف عن ثغراته فيسدها ويعالجها.. وهنا يأتي الدور المحوري الذي تضطلع به حالياً هيئة ضمان الجودة باعتبارها مقوماً خارجياً، بالإضافة إلى ما سوف تضطلع به لجنة الاعتماد الأكاديمي في حال إنشائها..

وقد يوظّف هذا الإصلاح لإثارة المخاوف من عمليّة التّقييم الخارجي الذي سوف يسهم في غربلة وضع التعليم الجامعي وكشف واقعه ممارسة وتنظيماً وفاعلية، ولكنّ التّقييم الخارجي لن يمسّ بأيّ حال من استقلاليّة الجامعات ولا استقلالية الجامعيّين، لأنه لا يقترن بنظام التوجيه والإرشاد المعمول به في التّعليم العام، بل هو آليّة تنطلق من مستوى المؤسّسة الجامعيّة ذاتها لإكساب النّظام التّعليمي المزيد من الفعالية والصدقية، حيث تصبح نتائج التّقييم على المستوى الوطني المعيار الموضوعي لتصنيف المؤسّسات الجامعيّ، وذلك في إطار متابعة الهيئات المستقلة لضمان الجودة..

كما أن التعليم العالي مطالب أيضاً بالاهتمام المتزايد بالبحث العلمي، ولكي يتحقق ذلك لابد أن يتم التحول من حدود الممارسة التعليمة الحرفية التي تتمثل في تعليم الطلبة المعارف والمهارات مثلما هو جار به العمل حالياً، إلى الالتفات إلى الدور المركزي للجامعات في البحث العلمي، وهو الغائب الأكبر حاليا- خاصة في التعليم العالي الخاص المعني بالدرجة الأولى بمنح الشهادات الجامعية للطلبة..

ومن المؤسف القول بأن اغلب الجامعات العربية لا تعطي هذا الجانب اعتباراً كبيراً لأسباب عديدة هيكلية ومادية وحتى سياسية، بما جعل العرب في مؤخرة العالم في هذا المجال الذي يصنع القوة والثروة والسيطرة، وهو مجال البحث العلمي، وإن نظرة سريعة لعدد البحوث التي ينتجها العرب نراها لا تتجاوز ١،٧٪ من النتاج العالمي الموجود في الدوريات العلمية المعتمدة على الصعيد العالمي، بينما يتجاوز إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها ما نسبته ٣٥٪، أي أكثر من ٢٠ ضعفا مما ينتجه العرب مجتمعين بالرغم من تقارب عدد السكان..

كمال الذيب

copy.indd 3 2/18/10 8:22:34 AM

تشجيع التعليم العالي مع المحافظة على الجودة والمصداقية

الدكتور ماجد بن علي النعيمي

في لقاء مع تلفزيون البحرين حول حل ملف المؤهلات الجامعية المخالفة أكاديمياً، أكد الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم اهتمام القيادة الحكيمة بتشجيع التعليم العالي الخاص، مع التأكيد في ذات الوقت على جودته والحرص على مصلحة الطلبة بتوفير تعليم مناسب يؤهلهم للحصول على المعرفة والمهارات المطلوبة وعلى مؤهل جامعي ذي مصداقية.

وأضاف الوزير أن مجلس الوزراء الموقر قد درس في اجتماعه الأخير آخر مستجدات المؤهلات الأكاديمية المخالفة، والتي دارت حولها الشبهات بما اضطر مجلس التعليم العالي وبعد أخذ الرأي القانوني من دائرة الشؤون القانونية إلى اتخاذ قرار تحويلها إلى النيابة العامة وعددها لا يزيد عن ٣٨٠ مؤهلاً، حيث وجه مجلس الوزراء الموقر إلى تسوية أوضاع هذه المؤهلات وفقاً للشروط الأكاديمية، علماً بأن تحويل هذه المؤهلات التي دارت الشبهات حول مصداقيتها هو إجراء قانوني، كون النيابة الجهة المختصة في التحقيق والتحقق من وجود الشبهة أو عدمها، خصوصاً وأن هذه المؤهلات والوثائق المرفقة بها قد تم رفعها إلى الأمانة العامة من الجامعات الخاصة بخطابات رسمية موقعة من قبلها بأنها صحيحة ومستوفية لكافة الشروط الأكاديمية واللوائح، ولكن وبعد التدقيق فيها تبين أن بها مخالفات جسيمة وشكوكاً موضوعية يتعذر معها التصديق عليها أو معالجتها معالجة أكاديمية عادية، ولذلك كان لابد من إحالتها إلى الجهة القانونية للفصل فيها.

وأشار الوزير إلى أن نسبة المؤهلات التي حوّلت إلى النيابة محدودة بالقياس إلى آلاف المؤهلات التي تم التصديق عليها خلال السنوات الماضية دون أي إشكال؛ لأنها كانت مستوفية للوائح الأكاديمية للجامعات، وكذلك للائحة الأكاديمية والإدارية الصادرة عن مجلس التعليم العالي، مضيفاً بأن لدى مجلس التعليم العالي حالياً ثلاث فئات من المؤهلات، الأولى هي تلك التي ارتأت النيابة العامة أن بها شبه جريمة تزوير، وقد تم تحويلها إلى التحقيق وعددها حوالي ٣٠ شهادة، والثانية وهي نحو ٢٦ مؤهلاً يتعذر حالياً التصديق عليها؛ لوجود نقص أكاديمي فادح لا يمكن تجاوزه إلا بالعودة إلى الجامعات الخاصة ومطالبتها بسد هذه الفجوة مثل التسلسل الأكاديمي وإعداد أطروحة الماجستير، والثالثة وتشمل حوالي ٣٣٠ مؤهلاً وهي التي ارتأت النيابة العامة أنها ناتجة عن أخطاء إدارية فسوف يتم عرضها على الاجتماع القادم لمجلس التعليم العالي لاتخاذ ما يراه مناسباً في خصوصها، حيث يتوقع إعادتها إلى الجامعات لتلتزم بتعديلها وتصحيح أوضاعها لتكون متوافقة مع اللوائح تمهيداً للتصديق عليها دون تحميل الطلبة أي مسؤولية على هذه الأخطاء التي تسببت فيها الجامعات أو أي كُلف مادية إضافية جراء ذلك، مع الحرص على محاسبة المتسببين في هذه المخالفات، واتخاذ قرارات رادعة تمنع تكرار مثل هذه المخالفات التي تضر بمصالح الطلبة، وكذلك بسمعة التعليم العالي في مملكة البحرين.

كما أكد الوزير أن معركة تصحيح أوضاع التعليم العالي الخاص وإصلاحه مسؤولية وطنية من الدرجة الأولى، ومجلس التعليم العالي عاقد العزم على مواصلة هذه المعركة بما يحقق النتائج المرجوة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال التهاون مع موضوع مصداقية المؤهلات العلمية لما لذلك من تأثير كبير على الفرد والمجتمع.

وزير التربية والتعليم
رئيس مجلس التعليم العالي

□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□ copy.indd 4 2/18/10 8:22:35 AM

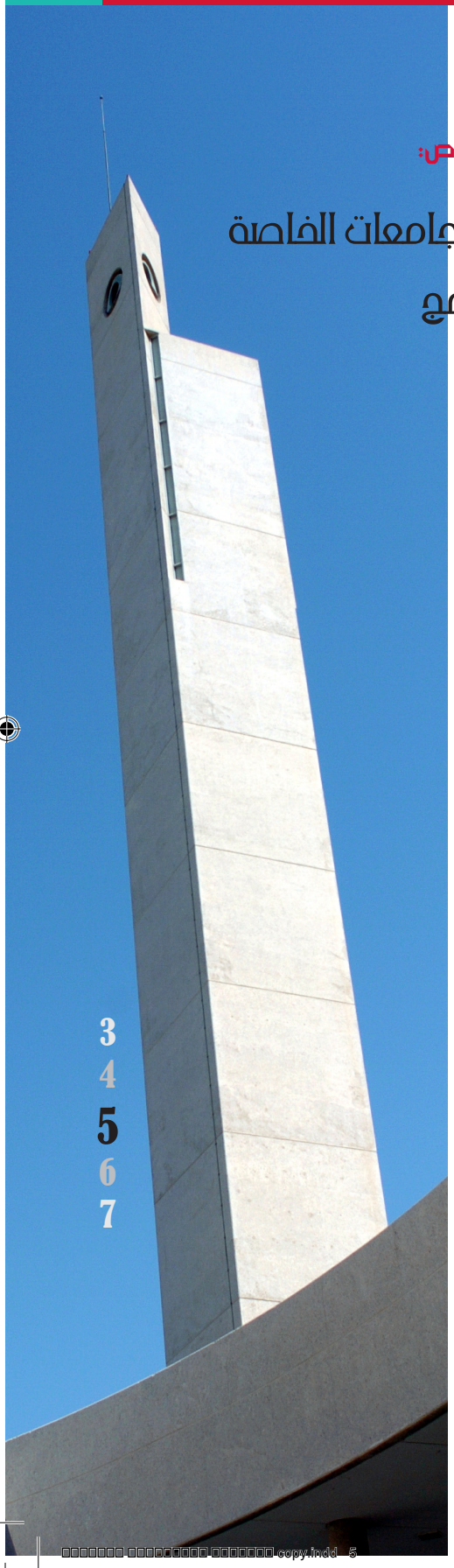

مناقشة حريحة حول جهود إصلاح التعليم العالي الخاص:

المصلحة الحقيقة للتعليم العالي والجامعات الخاصة والطلبة تتمثل في الارتقاء بجودة البرامج

منذ الإعلان عن مبادرات المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب في العام ٢٠٠٥م والتي يقودها مجلس التنمية الاقتصادية بدأ التركيز على تطوير التعليم وإصلاحه بما في ذلك التعليم العالي، حيث تضمنت هذه المبادرات مبادرة خاصة بإصلاح التعليم العالي.

وبالتزامن مع هذه الحركة الإصلاحية للتعليم صدر قانون التعليم العالي في العالم ٢٠٠٥م، وبعد ذلك بسنة تم تشكيل مجلس التعليم العالي وأمانته العامة، وفي العام ٢٠٠٧م استكمل مجلس التعليم العالي الأنظمة واللوائح المنظمة للتعليم العالي، وبدأ يخوض غمار حركة لتصحيح الأوضاع في هذه الجامعات التي يبلغ عددها ١٢ جامعة تقدم خدمات لنحو ١٨ ألف طالب وطالبة.

في إطار الجهود المستمرة لمجلس التعليم العالي في ضبط التعليم العالي بمملكة البحرين وتطويره والارتقاء به من خلال الالتزام بالشروط والمعايير المعتمدة عالمياً، فقد أصدر مجموعة من القرارات التنظيمية المهمّة في حقّ عدد من الجامعات الخاصة المخالفة في أربعة اجتماعات متتالية، إضافة إلى إخطارات لهذه الجامعات لإزالة أسباب تلك المخالفات:

أولاً: اجتماع ٢٩ يونيو ٢٠٠٩م، ثانياً: ٥ أغسطس ٢٠٠٩م، ثالثاً: ١٩ أغسطس ٢٠٠٩م، رابعاً: ٢١ ديسمبر ٢٠٠٩م.

ردود فعل الرأي العام:

لقد كانت ردود فعل المجتمع ومؤسساته المدنية والإعلام بوجه عام إيجابية، وذلك؛ لأن هذه القرارات تصب في تحقيق هدف تعديل أوضاع الجامعات وتطوير التعليم العالي الخاص والارتقاء بمخرجاته، خاصة وأن المجلس ومنذ صدور اللوائح في أكتوبر ٢٠٠٧م وهو يتابع من خلال الأمانة العامة تنفيذ اللوائح والقرارات مع الجامعات الخاصة، ويعطي المُهل اللازمة لتتمكن الجامعات

□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□ copy.indd 5 2/18/10 8:22:36 AM

من تكييف وتعديل أوضاعها مع الإطار التشريعي الجديد، وبالرغم من الضغوط التي تعرّض إليها المجلس والانتقادات العديدة حول تأخره في اتخاذ قرارات عقابية، فإن المجلس كان حريصاً على أن يعطي الجامعات الوقت الكافي لتعديل أوضاعها، مع المحافظة على حقوق الطلبة، ولذلك نلاحظ تفاوت ردود فعل الجامعات الخاصة بين مرحّب ومنتقد لهذه القرارات، رحّب البعض بالإجراءات التي اتخذها مجلس التعليم العالي واصفاً إياها بأنها تأتي في مصلحة مسيرة التعليم العالي وترشيد دوره، بل إن البعض وصف هذه القرارات بأنها شجاعة، كما وصف بعض رؤساء الجامعات قرارات مجلس التعليم العالي في حينه بأنها تصحيحية ومنصفة، ومن جانب آخر أقرّت بعض الجامعات بوجود نقص وأخطاء وسارعت إلى تقديم ما يفيد بأنها في الطريق إلى تصحيح أوضاعها، فيما اعترض البعض على هذه الخطوات واعتبروها مضرة بسمعة الجامعات الخاصة.

- ولعل أبرز ما استجد في مرحلة الأيام الأخيرة، ما ورد في قرارات مجلس التعليم العالي في اجتماعه الأخير، حيث تم رفع العقوبات عن أربع جامعات من بين ست جامعات، بما يعطي مؤشراً إيجابياً بأن حركة التصحيح قد بدأت تؤتي ثمارها.

وعلى هامش هذه القرارات وبهدف مناقشتها وتسليط الضوء عليها استضاف تلفزيون البحرين كلاً من:

- الدكتورة منى البلوشي الأمين العام المساعد بالأمانة العامة لمجلس التعليم العالي.
- الأستاذ الدكتور وهيب الناصر رئيس لجنة الاعتماد الأكاديمي وعضو بمجلس التعليم العالي.
- الأستاذ الدكتور رياض حمزة وعضو بمجلس التعليم العالي.
- الدكتور سلمان عبدالكريم وعضو بمجلس التعليم العالي.
- الأستاذ الدكتور سمير فخرو مدير فرع الجامعة العربية المفتوحة بالبحرين.
- الأستاذ الدكتور مازن محمد علي رئيس الجامعة الملكية للبنات. وقد تركز النقاش على ٧ محاور:

المحور الأول:

أين وصلت عملية تصحيح أوضاع الجامعات الخاصة أو مؤسسات التعليم العالي الخاصة بعد سلسلة القرارات التي أصدرها مجلس التعليم العالي خلال الأشهر الماضية، خاصة خلال الاجتماعات الأربعة الأخيرة؟

النقاط الرئيسية التي أثيرت:

أولاً: إن الترخيص للجامعات الخاصة في الفترة بين ٢٠٠١/٢٠٠٤م، إي قبل صدور قانون التعليم العالي في العام ٢٠٠٥م، وقد جاء وفقاً لشروط الترخيص التي كانت معتمدة آنذاك وتنسجم مع حجم ونوعية الأنشطة المحدودة التي كانت تمارسها تلك الجامعات التي بدأت بعضها ببرامج محدودة وبعدد بسيط من الطلبة.

لم يكن موضوع الإطار التشريعي المنظّم للترخيص، ومزاولة النشاط الأكاديمي الخاص غائباً عن الأذهان، فقد كان مشروع قانون التعليم العالي مطروحاً على البرلمان منذ دورته الأولى، حيث رُفع إلى البرلمان في سنة ٢٠٠٣م، وتمت مناقشته ومراجعته خلال فترة امتدت لأكثر من سنتين ونصف قبل إقراره في منتصف العام ٢٠٠٥م.

ثانياً: صدر قانون التعليم العالي في ٢٠٠٥م؛ ليشكل الإطار التشريعي لتطوير التعليم العالي وتنظيمه، وكان من ثماره تشكيل مجلس التعليم العالي في العام ٢٠٠٦م أي بعد أشهر قليلة من صدور القانون، كما تم إنشاء الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي كتنظيم إداري وفني لمتابعة شؤون التعليم العالي وتنفيذ

copy.indd 6 2/18/10 8:22:36 AM

د. رياض حمزة

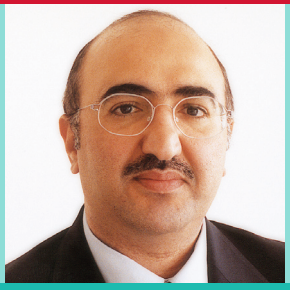
د. وهيب الناصر

د. منى البلوشي

القرارات الصادرة عن مجلس التعليم العالي في نفس السنة، أي بعد أشهر قليلة من صدور القانون.

ثالثاً: في الفترة الفاصلة بين تشكيل مجلس التعليم العالي وأمانته العامة في ٢٠٠٦م وصدور اللوائح المنظمة للتعليم العالي ونشرها في الجريدة الرسمية في ١١ أكتوبر ٢٠٠٧م كانت هناك جهود استمرت لعدة أشهر لبلورة اللوائح المنظمة للتعليم العالي استناداً إلى مواد القانون وأهدافه، من خلال الاستفادة من التجارب العالمية والأنظمة القائمة في العديد من الدول المتقدمة، حيث لم يكن من الممكن إصدار اللوائح دون تشكيل لجان مختصة والاستفادة من الدراسات وتقارير الخبراء، بما في ذلك إشراك الجامعات فيها.

رابعاً: منذ إصدار اللوائح الأكاديمية والإدارية والمالية ولائحة الأبنية والمرافق، تمت متابعة تطبيقها على مؤسسات التعليم العالي الخاصة بدءاً من أكتوبر ٢٠٠٧م من خلال الزيارات الميدانية لتلك المؤسسات والتواصل معها بشكل مباشر وحثّها على تطبيق الأنظمة الجديدة ومساعدتها على ذلك، بالإضافة إلى عقد اجتماعات مع رؤساء الجامعات وممثلين عنها.

- كانت الفترة الفاصلة بين صدور اللوائح وإحاطة الجامعات والطلبة بها في أكتوبر ٢٠٠٧م وبين صدور الجزاءات في حق الجامعات المخالفة في يونيو ٢٠٠٩م تصل إلى ٢١ شهراً، أي أن المهلة المعطاة للجامعات لمراجعة أوضاعها وتوفيقها مع القانون كانت أكثر من كافية.

وقد جاءت القرارات الأخيرة كإجراءات ضرورية لمواجهة أوجه المخالفة المستمرة منذ صدور اللوائح في ٢٠٠٧م وبعد انتهاء المهلة الأولى التي منحت للجامعات لتوفيق أوضاعها الأكاديمية والإدارية في نهاية ٢٠٠٨م، وبعد تمديد هذه المهلة لعدة مرات لتمكين الجامعات من توفيق أوضاعها فلم يكن هنالك بد من إلزام هذه الجامعات قانوناً بتطبيق الأنظمة واللوائح، أو مواجهة الجزاءات المنصوص عليها قانوناً، فبمجرد نشر اللوائح في الجريدة الرسمية تعتبر قانونياً ملزمة بها، وفقاً لقاعدة قانونية أساسية (لا يجوز الاعتذار بالجهل بالقانون).

- ومن الإنصاف القول بأن ٦ جامعات من بين ١٢ جامعة خاصة قد تفاعلت بشكل إيجابي مع الأنظمة الجديدة ووفّقت أوضاعها، ولذلك لم يطلها إيقاف قبول الطلبة الجدد، وحتى الجامعات الأخرى إن إنهاء الإيقاف مشروط بإزالة المخالفات التي ارتكبتها، ومجلس التعليم العالي مصر على إلزام هذه الجامعات باحترام الأنظمة والقوانين ولن يتهاون في ذلك، خاصة وأن الأمر يرتبط بمصلحة الطلبة وأولياء أمورهم الذين يدفعون الرسوم الدراسية من أموالهم الخاصة.

خامساً: إن الضجة التي أثيرت في البداية حول قرارات مجلس التعليم العالي كانت تتركز حول إثارة المخاوف حول مستقبل الطلبة الدارسين في هذه الجامعات، في حين أن المصلحة الحقيقة للطلبة تتمثل في إلزام هذه الجامعات باحترام القانون واللوائح وضمان الشروط المناسبة لممارسة النشاط

□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□ copy.indd 7 2/18/10 8:22:37 AM

الأكاديمي، وقد طمّأن مجلس التعليم العالي المجتمع في أكثر من مناسبة بأن هذه القرارات تصب في النهاية في مصلحة الطلبة والبلد وسمعة التعليم العالي بمملكة البحرين.

علماً بأن الخطوات القادمة سوف تعزّز تطوير التعليم العالي، سواء تلك المتصلة بإعادة تنظيم التعليم العالي الخاص والتي سوف تشمل في الفترة المقبلة الجوانب الإنشائية للجامعات الخاصة بالإضافة إلى الجوانب المالية، أو تلك التطويرات والإجراءات المرتبطة بالمبادرة الخامسة للمشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب، والمتصلة بالنهوض بهذا القطاع الحيوي وتنظيمه وفقاً للمعايير العالمية.

المحور الثاني:

من القرارات الهامة الصادرة عن مجلس التعليم العالي في اجتماعه الثامن عشر الأخير رفع العقوبات عن ٤ جامعات من ٦، فهل يعني ذلك حصول تقدم وتحسّن في استجابات هذه الجامعات لتعديل أوضاعها وإزالة المخالفات التي ارتكبتها؟

النقاط الرئيسية التي أثيرت:

- هنالك عدة مؤشرات إيجابية:

- لا يجب أن ننسى بداية أن هنالك ٦ جامعات لم يشملها وقف قبول الطلبة الجدد، وهي ماضية في أداء دورها الأكاديمي مع تكيّفها مع الأنظمة وتعديل أوضاعها في الآجال المحددة.

- رفع الحظر عن ٤ من بين ٦ جامعات هو مؤشر واحد على وجود تحسّن على صعيد القضايا التي صدرت بشأنها قرارات، وهي جوانب تنظيمية وأكاديمية وإدارية هامة.

- هذا دليل على أن هدف مجلس التعليم العالي هو مساعدة الجامعات على الارتقاء بأدائها وفقاً للقانون والأنظمة وليس الانتقام منها مثلما قيل في بعض التصريحات، وهذا دليل أيضاً على أن الوضع ليس سيئاً، فنحن لا نقبل بهذا التوصيف.

- فالتعليم العالي الخاص يتجه حالياً إلى إصلاح وتطوير نفسه بمساعدة مجلس التعليم العالي، وهنالك جهود تُبذل على هذا الصعيد، ويجب أن نؤكد بأننا ما نزال في مرحلة توفيق الأوضاع وفقاً للقانون واللوائح والقرارات، وسوف تأتي لاحقاً العديد من الخطوات التطويرية التي تخدم الجامعات والطلبة في النهاية.

- يجب أن نوضح بأن أي مؤسسة قد تعتريها أثناء الممارسة بعض المشكلات أو التقصيرات في موقع أو آخر، ومهمة مجلس التعليم العالي المتابعة لضمان تجاوز أي تقصير من أي نوع كان، ولذلك فإن هذه الإنذارات أو التنبيهات فهي تتعلق بالمخالفات المختلفة هنا أو هناك، وهي لا تقلل من شأن الصورة العامة التي تتميز بالاتجاه التدريجي نحو تعديل الأوضاع وتطويرها في اتجاه الجودة في المرحلة المقبلة، فهنالك مطالبة من المجلس للجامعات المتعثرة بالاستعانة بمكاتب استشارية تُعينها على توفيق أوضاعها وقد كلّف المجلس الأمانة العامة بتقديم ورش عن مثل هذه المكاتب الاستشارية المعتمدة عالمياً.

- الجميع حريص على سمعة التعليم العالي في البحرين ويرحّبون بأن تكون المؤسسات الجامعية الخاصة على أحسن ما يكون من الالتزام بالقوانين، وهذا مصدر الترحيب الذي قُوبلت به تلك القرارات، مؤكدة في ذات الوقت أنه لا يجب أن ننسى أن عدداً من الجامعات قد التزمت بتنفيذ القرارات واللوائح بشكل جيد، وتمارس عملها في إطار هذا الالتزام.

المحور الثالث:

كيف تقيّمون أداء الجامعات الخاصة بعد الخطوات المتخذة مؤخراً، خاصة فيما يتعلق بالجوانب الأكاديمية والإدارية التي تهم الطلبة ومصداقية الشهادات؟

□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□ copy.indd 8 2/18/10 8:22:37 AM

د. مازن محمد علي

د. سمير فخرو

النقاط الرئيسية التي أثيرت:

- لقد كانت استجابات مؤسسات التعليم العالي الخاصة في مجملها إيجابية، بل وإن بعضها أو معظمها قد بادرت فوراً إلى تعديل أوضاعها؛ لكي تتجنب المزيد من القرارات التي من شأنها أن تؤثر على عملها وعلى سمعتها في الحاضر والمستقبل.

- منذ صدور القرارات عن مجلس التعليم العالي في نهاية شهر مايو الماضي تم تشكيل لجنة من أعضاء المجلس لتتولى متابعة وتقييم أداء الجامعات الخاصة، ومدى استجابتها إلى متطلبات القرارات الصادرة عن المجلس.

- وقد قامت هذه اللجنة بالاجتماع بممثلي الجامعات المخالفة والتواصل معهم بشكل مستمر، ودراسة تقاريرها المرفوعة إلى المجلس، وقد تبيّن بعد ذلك أن أربعاً من بين ٦ جامعات المخالفة قد تمكّنت من تعديل أوضاعها وإزالة المخالفات التي ارتكبتها في المرحلة السابقة، ولذلك رُفع عنها الحظر واستجابة المجلس في اجتماعه الأخير لالتماساتها بالسماح لها قبول طلبة جدد.

- وبالإمكان القول إن التحسّن يرتبط بالجانب الأكاديمي والإداري قد بات محسوساً، على الأقل بالنسبة إلى اقتناع الجامعات الخاصة بأهمية الالتزام بالضوابط والمعايير والشروط المنصوص عليها في اللوائح، وإن ذلك هو بداية الطريق نحو التحسّن والجودة، وقد يكون من السابق لأوانه الحكم على أداء هذه الجامعات بشكل شامل وموضوعي، وهذه عملية منوطة في المستقبل بهيئة ضمان الجودة، وبلجنة الاعتماد الأكاديمي.

المحور الرابع:

ورد في البيان الصادر عن مجلس التعليم العالي وجود اتجاه إلى إلزام الجامعات المتعثرة بضرورة الاستعانة بمكاتب استشارية عالمية لإدارتها، فماذا يعني هذا الاتجاه؟ وهل هو مؤشر عن وجود عجز لدى بعض الجامعات في تعديل أوضاعها الأكاديمية والإدارية وكيف ستحافظون على مصالح الطلبة في حالة استمرار التعثر؟

النقاط الرئيسية التي أثيرت:

- هناك تدرّج في عملية الإصلاح والضبط وفقاً للقانون والأنظمة، وإذا لم تنجح هذه العملية بمختلف مراحلها، وبعد استنفاذ كافة الجهود الممكنة والمتاحة لمجلس التعليم العالي وأمانته العامة قد تكون هناك ضرورة لاتخاذ إجراءات إضافية في سبيل المحافظة على مصلحة ومصداقية مؤسسات التعليم العالي وضمان الاستمرار في عملها والمحافظة على حقوق الطلبة في نفس الوقت، ومن ذلك على سبيل المثال التفكير في إمكانية النظر في اللجوء إلى مؤسسات استشارية عالمية مختصة لإدارة المؤسسات المتعثرة لفترة محدودة؛ للتمكن من تعديل أوضاعها، وهذا أمر يجري دراسته حالياً بشكل جدي، وقد كلّف المجلس في اجتماعه الأخير الأمانة العامة بتقديم دراسة عن المكاتب الاستشارية المعتمدة عالمياً، والتي تقوم بالإشراف على بعض الجامعات التي تعثّرت في أداء وظيفتها الإدارية والأكاديمية؛ لأنه وفقاً للمادة

copy.indd 9 2/18/10 8:22:37 AM

(١٢) من قانون التعليم العالي «إذا اتخذ المجلس قراراً بتوقيف ترخيص برنامج أو حقل تخصص أو مؤسسة تعليم عالٍ يتولى المجلس معالجة أوضاع الطلبة الدارسين».

- مجلس التعليم العالي لن يتردد في اتخاذ الإجراءات اللازمة في حق الجامعات أو البرامج المخالفة وفقاً للإجراءات المنصوص عليها قانوناً، مشددة بأن الإجراءات التي اتخذها مجلس التعليم العالي وتابعت تنفيذها الأمانة العامة للمجلس هدفها؛ تحقيق مصلحة الطالب أولاً وأخيراً، سواء أكانت تلك المصلحة في تحقيق جودة التعليم الذي يحصل عليه، أو في ضمان التصديق على الشهادات العلمية والاعتراف بها عند التخرج.

- ومن بين تلك القرارات المحتملة في المستقبل، وبعد استنفاد كافة السبل المنصوص عليها قانوناً وفي اللوائح هو اللجوء إلى إلزام الجامعات المتعثرة والتي لم تتمكن من توفيق أوضاعها الأكاديمية والإدارية وفقاً للقانون إلى تكليف شركات استشارية لإدارتها؛ لضمان تحقيق التوفيق المشار إليه.

المحور الخامس:

ما توقعاتكم لمستقبل التعليم العالي الخاص في ظل الإعلان عن إنشاء لجنة الاعتماد الأكاديمي مؤخراً، وفي ظل وجود هيئة لضمان الجودة تتولى مراجعة برامج الجامعات ومستوى أدائها؟

النقاط الرئيسية التي أثيرت:

- بالتأكيد أن المستقبل سيكون أفضل مما هو عليه حالياً لعدة أسباب، منها:

١-أن الجامعات نفسها قد أدركت أهمية الارتقاء بجودة البرامج التي تقدمها، وجودة الخدمات التي تؤسس لسمعتها بما يضمن قدرتها على المنافسة في السوق المحلي والإقليمي وحتى العالمي على المدى البعيد، حيث لا يخفى أن البقاء سيكون دائماً للأصلح.

٢- أن مجلس التعليم العالي مقر العزم على الاستمرار في حمل هذه الجامعات على الالتزام بالضوابط واللوائح، وأن لا تراجع في هذا المجال لا في الحاضر ولا في المستقبل.

٣- أن هيئة ضمان الجودة تواصل مراجعاتها لأداء الجامعات كهيئة مستقلة ذات مصداقية، وأن هذه المراجعات تسهم في دفع التعليم العالي الخاص نحو الارتقاء بجودة برامجه.

٤- أن لجنة الاعتماد الأكاديمي التي تم تشكيلها مؤخراً سوف تسهم بدورها في الارتقاء بنوعية البرامج التي تقدمها هذه الجامعات

المحور السادس:

تضمنت إحدى مبادرات المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب تأكيداً على إصلاح التعليم العالي الخاص والحكومي على حد سواء، خاصة في محورين مهمين:

١- توحيد أنظمة الامتحانات والقبول في الجامعات.

٢- تعزيز البحث العلمي؛ لتتجاوز الجامعات دور التدريس إلى دور الإبداع والإنتاج.

النقاط الرئيسية التي أثيرت:

- المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب قد تضمن مبادرة خاصة بالتعليم العالي تشمل العمل على توحيد أنظمة القبول من ناحية والارتقاء بالبحث العلمي من ناحية ثانية، وقد بدأت الأمور تتحرك في هذا الاتجاه، خاصة أن تدشين هيئة ضمان الجودة مؤخراً سوف يسهم في تحقيق المراجعة والتقويم لعمل المؤسسات التعليمية بما في ذلك مؤسسات التعليم العالي، علماً بأن هنالك سعياً حثيثاً وجاداً لاستقطاب الفروع للجامعات والكليات المشهورة في العالم لتعزيز التعليم الجامعي في البحرين ولجعل مملكة البحرين مركزاً إقليمياً للتعليم والتدريب،

□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□ copy.indd 10 2/18/10 8:22:38 AM

وهنالك بالفعل جهود حثيثة في هذا المجال، ونتطلع قريباً إلى تجسيدها على أرض الواقع، لتكون معبره عن أهداف رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠م في مجال التنافسية وجعل مملكة البحرين الخير الأفضل في سوق العمل.

- البعد الاقتصادي في التعليم يكاد لا ينفصل عن هدف وفلسفة التعليم، بل إن التعليم من منظور اقتصادي هو عملية استثمارية تسعى إلى تحقيق مردود ووسيلة للحصول على فرصة عمل، ومع غياب هذا الهدف يبتعد التعليم عن غايته الأساسية. أي أن الأصل في التعليم هو تهيئة فرص للعمل والنفاذ من شرك البطالة لما يقدمه التعليم من خبرة علمية ومشروعية تمنح المتعلم حق العمل وتحقيق الذات.

- من جانب آخر فإن تطوير التعليم العالي الخاص أو العام يرتبط بالضرورة في الحاضر وفي المستقبل بمدى قدرته على تحقيق هدفه الأساسي في ضوء قياس العلاقة بين كفاءة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.

المحور السابع:

ما انعكاسات قرارات مجلس التعليم العالي على أداء الجامعات الخاصة وتحسين صورتها المستقبلية؟

النقاط الرئيسية التي أثيرت:

- أن التعليم العالي يمر اليوم بمرحلة انتقالية من التطوير، تتجاوز موضوع توفيق الأوضاع إلى موضوع الجودة والاعتمادية، ضمن مبادرات المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب، حيث هنالك مبادرة خاصة بتطوير التعليم العالي والبحث العلمي، وهذه مسؤولية كبيرة ويجب أن نعمل جميعاً وفي موازاة توفيق الأوضاع وفقاً للقانون واللوائح على الارتقاء بالأداء والتركيز على الجودة وإيلاء البحث العلمي مساحة كبيرة، بحيث لا تكتفي الجامعات بالعمل التدريسي فقط.

- أن المصلحة الحقيقة للتعليم العالي والجامعات الخاصة والطلبة تتمثل في الارتقاء بالخدمة التعليمية في هذه الجامعات والحرص على جودتها، بدءاً في تنفيذ قرارات مجلس التعليم العالي والالتزام بما جاء في القرارات واللوائح الصادرة منذ أكتوبر ٢٠٠٧م، مطمئناً الجامعات الخاصة أن إصلاح أوضاعها سوف يؤدي في النهاية إلى المزيد من الإقبال عليها من قبل الطلبة في المستقبل من داخل البحرين وخارجها.

□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□ copy.indd 11 2/18/10 8:22:39 AM

قرارات جديدة لمجلس التعليم العالي:

الاتجاه إلى إلزام الجامعات الخاصة المتعثّـــ

رفع مجلس التعليم العالي أخلص آيات التهاني والتبريكات إلى جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه بمناسبة مرور عشر سنوات على تولي جلالته الحكم، وبمناسبة احتفالات البلاد بالعيد الوطني المجيد، كما أشاد المجلس بما ورد في الخطاب الملكي السامي من تأكيد على العناية الملكية بالتعليم والجامعات والبحث العلمي واستمرار تطويرها بما يمثل حافزاً إضافياً على المزيد من الارتقاء بجودة مخرجات التعليم العالي وتعزيز البحث العلمي ودوره في التنمية الشاملة في مملكة البحرين، ضمن رؤية مملكة البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠م، وأن هذه التوجيهات الملكية السامية سوف تكون نصب أعين المجلس ونبراساً يهتدي به.

جاء ذلك خلال ترؤس الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم العالي للاجتماع الثامن عشر لمجلس التعليم العالي المنعقد صباح يوم يوم الإثنين الموافق ٢٠٠٩/١٢/٢١م، والذي تم خلاله تهنئة كلاً من الدكتور عصام فخرو رئيس غرفة صناعة وتجارة البحرين، والسيد جميل حميدان وكيل وزارة العمل، عضوي المجلس بمناسبة حصولهما على وسام الكفاءة الذي أنعم به عليهما حضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى، متمنياً لهما التوفيق في عملهما لتحقيق المزيد من الإنجازات.

تهنئة جامعة البحرين والجامعة الأهلية:

وعلى صعيد آخر تدارس المجلس مراجعات هيئة ضمان الجودة الصادرة مؤخراً بخصوص عدد من مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين، حيث هنّأ كلاً من جامعة البحرين والجامعة الأهلية على حصول برنامج إدارة الأعمال بهما على تقدير جدير بالثقة، ضمن مراجعات هيئة ضمان الجودة.

قرارات جديدة:

بعد ذلك قام المجلس بالتصديق على محضر الجلسة السابقة، ثم استعرض تقرير اللجنة المكلفة من المجلس بمتابعة شؤون الجامعات الخاصة، حيث اطلع على التقرير المرفوع من هذه اللجنة وما تضمنه من ملاحظات حول أداء الجامعات الخاصة، في الفترة الماضية، وذلك من منطلق حرص المجلس على متابعة شؤون الجامعات ومراجعتها بما يضمن حقوق الطلبة ومصالحهم في الحصول على أفضل الخدمات التعليمية، وبما يحفظ سمعة مملكة البحرين التعليمية، حيث اشتمل التقرير على نتائج اللقاءات التي تمت مع المسؤولين على هذه الجامعات، كما اطلع على توصيات اللجنة بخصوص مدى استجابة الجامعات الخاصة المخالفة لإزالة المخالفات التي ارتكبتها. حيث عبّر المجلس بهذه المناسبة عن شكره وتقديره لعمل اللجنة وما اتسم به من دقة وموضوعية ومهنية، وبعد المناقشة اتخذ المجلس في ضوء هذا التقرير عدداً من الإجراءات

copy.indd 12 2/18/10 8:22:40 AM

ـــــرة بالاستعانة بمكاتب استشارية لإدارتها

والقرارات ، وذلك على النحو التالي:

أولاً: جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا:

بعد اطلاع المجلس على تقرير اللجنة بشأن جهود الجامعة في إزالة المخالفات التي ارتكبتها، وأدائها خلال المرحلة السابقة بالإضافة الى ما صدر بخصوصها في مراجعات هيئة ضمان الجودة خلال الفترة الماضية، حيث قرر المجلس ما يلي:

- الاستمرار في وقف قبول طلبة جدد في جميع البرامج الأكاديمية التي تقدمها الجامعة والتأكيد على عدم الاعتراف بأي قبول لطلبة جدد، وعدم التصديق على أي وثائق تصدر بخصوصهم، منذ صدور القرار السابق في الاجتماع الـ ١٧ بتاريخ ١٩ أغسطس ٢٠٠٩م.

- رفض القائمة المقترحة المرفوعة إليه من هذه الجامعة، بشأن التشكيل المقترح لمجلس الأمناء، كونه مرسلاً بتوقيع رئيس الجامعة، غير معتمد من مجلس التعليم العالي لهذا المنصب، وعليه تم توجيه الأمانة العامة بمخاطبة ملاك هذه الجامعة بضرورة إعادة الترشيح لمجلس الأمناء، من خلال معاملة رسمية مستوفية للشروط، وفي حالة موافقة مجلس التعليم العالي لاحقاً على هذه القائمة المقترحة لتشكيل مجلس الأمناء، يتولى مجلس أمناء الجامعة بعد اعتماده ترشيح رئيس ونائب للرئيس للجامعة، وفقاً للقانون والشروط. على أن يتم كل ذلك ضمن مهلة لا تزيد عن نهاية الفصل الأكاديمي الأول من العام الدراسي الحالي ٢٠٠٩/٢٠١٠م.

- قرر المجلس أن تقوم الجامعة بتزويد الأمانة العامة خلال أسبوعين من تاريخ استلام القرار بكشف تفصيلي بأسماء جميع الطلبة المسجلين بالجامعة وتخصصاتهم في كافة البرامج، وكشوف تفصيلية بدرجاتهم والساعات الدراسية المجتازة من قبلهم، ليتم معالجة أوضاعهم إذا تطلب الامر ذلك استناداً لما نصت علية المادة ١٢ من قانون التعليم العالي.

كما أكد المجلس أنه وفي حال عدم تنفيذ القرارات المشار إليها، فور انتهاء المدة المحددة، سيتولى المجلس اتخاذ الإجراءات القانونية الواردة في المادتين ١١ و ١٢ من قانون التعليم العالي للعام ٢٠٠٥م والتي تجيز له اتخاذ قرار بوقف الترخيص ومعالجة الآثار المترتبة على ذلك.

ونظراً لما تضمنه التقرير من ملاحظات جسيمة حول الوضع الإداري والأكاديمي للجامعة المذكورة، وجّه

وزير التربية والتعليم مترئساً اجتماع مجلس التعليم العالي

copy.indd 13 2/18/10 8:22:41 AM

المجلس الأمانة العامة بخاطبة ملاك هذه الجامعة بأهمية تعاقد الجامعة مع مكتب استشاري يتولى إدارة الجامعة من النواحي الإدارية والأكاديمية يوافق عليه مجلس التعليم العالي للمساعدة على تجاوز هذا الوضع، وذلك بمعرفة الملاك وعلى نفقة الجامعة.

ثانياً: الجامعة الخليجية:

وبعد اطلاع المجلس على تقرير اللجنة بخصوص مراجعة أداء هذه الجامعة، وعدم تطبيقها لكافة قرارات المجلس، وفي ضوء ما تقدم قرر ما يلي:

- الطلب من الجامعة الخليجية إعادة تشكيل مجلس الأمناء المقترح، وذلك بزيادة عدد الأكاديميين فيه.
- تأجيل النظر في طلب ترشيح رئيس الجامعة إلى حين الموافقة على تشكيل الجديد لمجلس الأمناء.
- الاستمرار في وقف قبول الطلبة الجدد في جميع البرامج الأكاديمية التي تقدمها الجامعة؛ لعدم تجاوبها الكامل مع جميع قرارات المجلس السابقة، والتأكيد على عدم الاعتراف بأي قبول لطلبة جدد وعدم التصديق على أي وثائق تصدر بخصوصهم، منذ صدور القرار السابق.
- عدم الاعتراف ببرامج الدكتوراه في هذه الجامعة، وعدم التصديق على أية مؤهلات خاصة بهذه البرامج صادرة عن الجامعة المذكورة، إلى حين توفيق أوضاعها وفقاً للمادة ١٦ من اللائحة الأكاديمية والإدارية، حيث اتضح استمرار الجامعة في نشر الإعلانات دون الحصول على موافقة الأمانة العامة عليها، تتضمن طرح برامج دكتوراه على الرغم من قرار مجلس التعليم العالي بهذا الخصوص، بالإضافة إلى استمرار الجامعة في تخريج الطلبة من برامج الدكتوراه المطروحة لديها متجاهلة بذلك قرار المجلس. وفي هذا السياق وجّه مجلس التعليم العالي الأمانة العامة الى إعداد دراسة بالسرعة الممكنة حول المكاتب الاستشارية العالمية المتخصصة في شؤون إدارة الجامعات وتنظيمها، للاستعانة بها عند الحاجة من منطلق الحرص المجلس على المحافظة على مخرجات التعليم العالي في مملكة البحرين.

ثالثاً: جامعة المملكة:

وافق المجلس على توصية اللجنة بقبول الالتماس المقدم من جامعة المملكة بالسماح لها بتسجيل الطلبة الجدد بدءاً من الفصل الأكاديمي الثاني للعام ٢٠٠٩/٢٠١٠م، بعد أن قامت الجامعة بتعديل أوضاعها، ويستثنى من ذلك قبول الطلبة الجدد في برنامج ادارة الأعمال وفقاً لقرار المجلس السابق لحصول البرنامج على تقدير غير مرض من قبل المجلس استناداً على مراجعات هيئة ضمان الجودة إلى حين تقديم الجامعة ما يثبت الارتقاء بجودة هذا البرنامج.

رابعاً: جامعة العلوم التطبيقية:

وافق المجلس على توصية اللجنة بالسماح للجامعة بتسجيل الطلبة الجدد بدءاً من الفصل الأكاديمي الثاني للعام لدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠م، بعد أن قامت الجامعة بتعديل أوضاعها، ويستثنى من ذلك قبول الطلبة الجدد في برنامج إدارة الأعمال وفقاً لقرار المجلس السابق لحصول البرنامج على تقدير غير مرض الى حد ما من قبل المجلس استناداً إلى مراجعات هيئة ضمان الجودة، إلى حين تقديم الجامعة ما يثبت الارتقاء بجودة هذا البرنامج.

خامساً: كلية البحرين الجامعية:

وافق المجلس على توصية اللجنة بقبول الالتماس المقدم من كلية البحرين الجامعية بالسماح لها بالتسجيل الطلبة الجدد بدءاً من الفصل الأكاديمي الثاني للعام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠م بعد أن قامت الجامعة بتعديل أوضاعها.

سادساً: معهد بيرلا للتكنولوجيا:

وافق المجلس على توصية اللجنة بقبول الالتماس المقدم من معهد بيرلا للتكنولوجيا بالسماح لها بالتسجيل الطلبة الجدد بدءاً من الفصل الأكاديمي الثاني للعام ٢٠٠٩/٢٠١٠م بعد أن قام المعهد بتعديل أوضاعه.

□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□ copy.indd 14 2/18/10 8:22:41 AM

تحويل عدد من الشهادات إلى النيابة العامة:

وعلى صعيد آخر، اطلع المجلس على خطاب دائرة الشؤون القانونية بشأن استطلاع رأيها حول عدد من المؤهلات العلمية الصادرة من كل من الجامعة الأهلية، وجامعة المملكة، وجامعة نيويورك للتكنولوجيا، والتي وجدت الجهة المختصة بالأمانة العامة بمجلس التعليم العالي بأن هنالك شبهة حول مدى مصداقيتها، نظراً لمخالفتها للوائح المنظمة للتعليم العالي وللوائح الجامعات الصادرة منها، حيث جاء رد الدائرة على النحو التالي: «إن الوثائق والمستندات المرفوعة للدائرة تحتمل وجود شبهة جنائية فيها».

هذا وبعد اطلاع مجلس التعليم العالي على الرأي القانوني لدائرة الشؤون القانونية أحال المجلس جميع هذه الوثائق والمستندات إلى النيابة العامة كون الموضوع يدخل في اختصاصها القانوني، حسب ما ورد في خطاب الدائرة.

التقيد باشتراطات استضافة البرامج

كما قرر المجلس التأكيد على مؤسسات التعليم العالي الخاصة العاملة في مملكة البحرين، والتي تستضيف برامج أكاديمية من مؤسسات تعليم عالٍ من الخارج بضرورة التقيد بما جاء في اللائحة الأكاديمية والإدارية بخصوص هذا الموضوع من اشتراطات، ومنها أن يكون ٢٥٪ من الكادر الأكاديمي داخل هذه المؤسسة الموجودة في البحرين، يعمل بالنظام الكلي في المؤسسة الأم (الموجودة خارج مملكة البحرين). التخصصات الدقيقة وأعضاء هيئة التدريس.

كما أكد المجلس على قراره السابق بشأن إقرار التخصصات العلمية الدقيقة في مؤسسات التعليم العالي الخاصة، وأن الهدف منه تنظيم شؤون أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي، وعلى الأخص استيفاء عدد أعضاء هيئة التدريس في مجال التخصص الدقيق طبقاً لما ورد في اللائحة ١٢ في اللائحة الأكاديمية والإدارية، وليس ذلك اعترافاً أو إقرارا بهذه البرامج.

المخالفات الإنشائية

اطلع المجلس على خطاب وزارة شؤون البلديات والزراعة بخصوص المخالفات الإنشائية في عدد من الجامعات الخاصة وهي:جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا وجامعة العلوم التطبيقية، والجامعة الخليجية والإجراءات التي اتخذتها الوزارة بهذا الخصوص.

مؤسسات التعليم العالي الحكومية

كما اطلع المجلس على ما قامت به الأمانة العامة من مراسلات مع مؤسسات التعليم العالي الحكومية حول توفيق أوضاعها وفقاً للوائح المنظمة لشؤون التعليم العالي، وقرر تحويل الموضوع لدراسته من قبل اللجنة المشكّلة من أعضاء المجلس للمتابعة الدورية لأداء مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين.

دراسة أوضاع عدد من الطلبة

وعلى صعيد آخر كلّف المجلس لجنة دراسة ردود الجامعات دراسة مذكرة الأمانة العامة بشأن أوضاع عدد من الطلبة من الذين تم قبولهم قبل صدور قانون التعليم العالي واللوائح المنظمة لشؤونه، ورفع مذكرة إلى المجلس في ضوء ذلك.

تعزيز القوة البشرية بالأمانة العامة

وفي الختام قرر المجلس مخاطبة ديوان الخدمة المدنية بطلب تعزيز القوة البشرية في الأمانة العامة من المختصين والمؤهلين للارتقاء بدورها في تقديم المزيد من المتابعة والخدمات لمؤسسات التعليم العالي، من منطلق تنفيذ توجهات مملكة البحرين في تشجيع الاستثمار في هذا القطاع الحيوي، مع المحافظة على جودة مخرجات التعليم العالي، خصوصاً بعد استلام الأمانة العامة لعدد كبير من طلبات فتح جامعات خاصة جديدة، أو من قبل جامعات عالمية ترغب في فتح فروع لها في مملكة البحرين.

□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□ copy.indd 15 2/18/10 8:22:41 AM

الدكتورة هيا أحمد المناعي مديرة إدارة التقييم والمتابعة

تصديق الشهادات العلمية التي تمنحها مؤسسات التعليم العالي الخاصة يتم وَفـ

تعتبر إدارة التقييم والمتابعة إحدى الإدارات التابعة لمكتب الأمين العام المساعد للتقييم والاعتمادية في الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، حيث تنبثق منها ثلاثة أقسام وهي كالآتي: قسم القبول والتسجيل، قسم شؤون الطلبة والخدمات الطلابية، قسم الامتحانات والتصديق على الشهادات. كما وتتلخص مهام إدارة التقييم والمتابعة في: استلام الطلبات للتصديق على الشهادات والمؤهلات العلمية الصادرة من مؤسسات التعليم العالي الخاصة بمملكة البحرين، ومتابعة الأمور المتعلقة بقبول وتسجيل الطلبة في مؤسسات التعليم العالي الخاصة، ومتابعة كل ما يتعلق بشؤون الطلبة والخدمات الطلابية، والمساهمة في إعداد التقارير الدورية ورفعها إلى مجلس التعليم العالي حول مدى التزام مؤسسات التعليم العالي الخاصة بتطبيق لوائح وقرارات مجلس التعليم العالي، والمساهمة في إصدار التعاميم والمخاطبات الخاصة بمتابعة مؤسسات التعليم العالي الخاصة، والتعاون والتنسيق مع الإدارات والأقسام المختلفة في الأمانة العامة بهدف إنجاز المهام المكلفة بها، والمساهمة في إعداد الدراسات والبحوث التعليمية لتطوير لوائح وأنظمة التعليم العالي، والمساهمة في إعداد التقارير السنوية، كما تقوم إدارة التقييم والمتابعة بمواكبة آخر المستجدات الهادفة إلى تطوير التعليم العالي، وتحسين مستوى أداء جودة العمل.

كما حظيت إدارة التقييم والمتابعة بزمرة من الإنجازات من أهمها: المشاركة بإعداد التقرير الوطني حول التعليم العالي في مملكة البحرين ٢٠٠٨/٢٠٠٩م الخاص بالمؤتمر الإقليمي حول التعليم العالي في السياق العالمي الجديد ٢٠٠٩م، والذي نظمته منظمة اليونسكو ببيروت في ٢٠٠٩م، والإنتهاء من تسجيل (١٦٩٣٨) طالباً وطالبة في نظام التعليم العالي، والتصديق على عدد كبير من الشهادات لخريجي مؤسسات التعليم العالي الخاصة، وعليه تم إعداد مشروع قرار بإنشاء لجنة التصديق على المؤهلات العلمية الممنوحة من مؤسسات التعليم العالي، كما تم إعداد مشروع قواعد وإجراءات الفصل في الشكاوي، إضافة إلى المساهمة باعداد التقارير التفصيلية للزيارات الميدانية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة، وذلك بحسب المجالات والأهداف الخاصة بالزيارة مثل: متابعة شؤون الامتحانات ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس التعليم العالي، كما شاركت الإدارة بزيارة استطلاعية إلى المملكة المتحدة وجمهورية إيرلندا وبزيارة الجهات المعنية ذات العلاقة بالجودة والاعتمادية، وبعض مؤسسات التعليم العالي العريقة والمتطورة وذلك بهدف الاستفادة من الخبرات والتجارب في المجالات الإدارية والتقنية والتي تسهم في تطوير التعليم العالي في مملكة البحرين.

تقول الدكتورة هيا المناعي مديرة إدارة التقييم والمتابعة: إن الشهادات التي يتم التصديق عليها هي جميع المؤهلات العلمية التي تمنحها مؤسسات التعليم

□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□ copy.indd 16 2/18/10 8:22:41 AM

د. هيا أحمد المناعي

ق أسس علمية

العالي الخاصة المرخّص لها بمزاولة العمل الأكاديمي في مملكة البحرين والمستوفية لمواد وقانون التعليم العالي ولأحكام وشروط اللوائح المنظمة لشؤونه.

وتضيف من الأسس المتبعة للتصديق على المؤهلات العلمية التي تمنحها مؤسسات التعليم العالي الخاصة:

أولاً: التأكد من استيفاء المؤهلات العلمية الممنوحة من مؤسسات التعليم العالي الخاصة لأحكام وشروط اللائحة الأكاديمية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي لسنة ٢٠٠٧م وقرارات مجلس التعليم العالي.

ثانياً: التأكد من استيفاء المؤهلات العلمية للوائح الداخلية للمؤسسة المانحة للمؤهلات، من حيث العبء الدراسي، عدد الساعات المعتمدة لكل فصل دراسي، عدد الفصول الدراسية، عدد السنوات وإجراءات تحويل الطلبة بين المؤسسات واعتماد نتائج الامتحانات من الجهة المختصة في المؤسسة وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة الداخلية للمؤسسة.

الوثائق المطلوبة

وبالنسبة لأهم الوثائق المطلوب إرفاقها بالطلب للتصديق على المؤهلات العلمية التي تمنحها مؤسسات التعليم العالي الخاصة تقول الدكتورة المناعي: يجب إرفاق الوثائق المهمة التالية مع الطلب:

- بطاقة الهوية.
- نسخة من جواز السفر.
- المؤهلات العلمية التي حصل عليها الطالب بتسلسلها الأكاديمي والزمني باعتبار شهادة الثانوية العامة أو مايعادلها شرطاً للدرجة الجامعية الأولى، واعتبار شهادة البكالوريوس أو مايعادلها شرطاً بالنسبة لدرجتي الماجستير والدكتوراه.
- كشوف الدرجات الخاصة بالمؤهلات العلمية.
- شهادة صحة البيانات الصادرة عن المؤسسة نفسها.

في حالة التحويل ترفق استمارة المعادلة مصحوبة برسالة انسحاب وكشف الدرجات من المؤسسة المحول منها.

وفي حالة الماجستير يُرفق الطلب بنسخة من قرار لجنة المناقشة وخطاب إيداع نسخة من الأطروحة بالمكتبة العامة.

أيضاً من المهم توضيح أن تقديم هذه الوثائق إلى الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي تقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي وليس الطالب، إذ يتم تقديم هذه الوثائق بالتنسيق مع المندوب الرسمي للمؤسسة.

وتختتم الدكتورة هيا حديثها قائلة: من أبرز الأسباب التي تؤدي إلى تأخير التصديق على المؤهلات العلمية حينما يكون في الطلب المقدم من المؤسسة نفسها يوجد صفيه نواقص على سبيل المثال في حال عدم توفر الأختام الرسمية في المؤهلات العلمية الحاصل عليها الطالب أو أخطاء في البيانات المرفقة مع الطلب أو في حال عدم الاستيفاء للوائح والقرارات المنظمة لشئون التعليم العالي أو عدم استيفاء للوائح الداخلية للمؤسسة.

□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□ copy.indd 17 2/18/10 8:22:41 AM

الدكتور محمد إبراهيم

د. محمد إبراهيم العسيري

في الأول من أكتوبر ٢٠٠٩م تم تعيين الدكتور محمد إبراهيم العسيري مديراً لإدارة الاعتمادية والتراخيص، والدكتور محمد العسيري حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الكيميائية من جامعة البحرين بتقدير امتياز، وشهادة الماجستير في تصميم المفاعلات الحيوية من جامعة مانشيستر بالمملكة المتحدة بتقدير امتياز، وشهادة الماجستير في تصميم المفاعلات من جامعة فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية بتقدير امتياز عالٍ مع مرتبة الشرف الأولى، وشهادة الماجستير في الدراسات العليا في الممارسة الأكاديمية من جامعة يورك سانت جون بالمملكة المتحدة بتقدير امتياز، وشهادة الدكتوراه في تصميم المفاعلات من جامعة فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية بتقدير امتياز عالٍ مع مرتبة الشرف الأولى، كما أنه حاصل على أكثر من ٥٢ شهادة احترافية معظمها من الولايات المتحدة الأمريكية وفي مجالات عديدة منها:

- تحليل أنظمة السلامة في المفاعلات النووية المبردة بالمياه الخفيفة.
- الأساليب الحديثة لتقييم واختبار التقنيات في مجال التعليم العالي.
- تنفيذ معايير الاعتماد الأكاديمي في التعليم أفضل الممارسات لمناهج التعليم والتعلم في القرن الحادي والعشرين.
- تنفيذ معايير ضمان الجودة في التعليم المفتوح ضمان جودة المخرجات التعليمية.
- مصادر الطاقة المتجددة.
- الأمن الأساسي في الميدان.
- تقييم نوعية وتأثير البرامج الأكاديمية في الجامعات العربية.
- ضمان الجودة والتقييم الذاتي للجامعات التحفيز والإرشاد للجودة في الأداء.
- القيادة الفعالة لفرق العمل.
- الفلسفة السقراطية في التعليم.
- التعليم الإلكتروني وتصميم المقررات إدارة التغيير.
- التحديات المستقبلية لمحفزات التفاعلات.
- نموذج معايير التميز لمملكة البحرين.

وللدكتور العسيري خبرة أكاديمية تربو على ١٢

copy.indd 18 2/18/10 8:22:42 AM

م العسيري مدير إدارة الاعتمادية والتراخيص

عاماً قضاها في العمل بجامعة البحرين وجامعة فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية، درّس خلالها أكثر من ١٣مقرراً، وأشرف على تخريج خمس مجموعات بحثية حصلت تحت إشرافه على جوائز التميز في البحث العلمي على مستوى كلية الهندسة. كما أن له خبرة في العمل بالقطاع الصناعي، وله مجموعة من الأبحاث العلمية المنشورة في مجلات ومؤتمرات علمية عالمية محكمة، حيث شارك فيما يزيد عن ٢١ مؤتمراً علمياً على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، وهو عضو في أربع جمعيات مهنية متخصصة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا، إضافة لعضويته في جمعية المهندسين البحرينية.

والجدير بالذكر أن للدكتور محمد العسيري إسهامات في مجالات عدة، فبالإضافة لإنجازه دراسات استشارية وبحثية لوزارات وشركات وطنية أسهم الدكتور العسيري في إعداد وتقديم مجموعة كبيرة من الدورات التدريبية الاحترافية لمنتسبي عدد من الوزارات والهيئات والشركات الصناعية والمؤسسات الكبرى في داخل المملكة وخارجها، كما تولى تحكيم عدد من البحوث والمؤتمرات العلمية الدولية، وهو مقيم ومراجع معتمد للبرامج الأكاديمية من قبل الأمم المتحدة، حيث تولى تقييم عدد من مؤسسات التعليم العالي منها تقييمه لجامعة القاهرة بجمهورية مصر العربية، وقد كانت له إسهامات متميزة في برنامج ولي العهد للمنح الدراسية حيث مثل جامعة البحرين كأول مقيّم وموجه في برنامج ولي العهد التدريبي للطلاب المتفوقين، وشارك في الإعداد لمؤتمر القادة.

والدكتور العسيري حاصل على العديد من الجوائز، وشهادات التكريم، منها:

- جائزة التميز في خدمة كلية الهندسة لنيل الاعتماد الأكاديمي.
- درع كلية الهندسة للمساهمة في النشر العلمي في المجلات العلمية المحكمة.
- جائزة التميز الإداري في خدمة كلية الهندسة.
- جائزة الحصول على المركز الأول في مسابقة صياغة خطة عمل ناجحة من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.
- التكريم في عيد العلم في الأعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٠، ١٩٩٧م عن نيل شهادات الدكتوراه، والماجستير، والبكالوريوس.
- جائزة التميز في الإنجاز الأكاديمي من جامعة فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية للأعوام ٢٠٠٤، ٢٠٠٣، ٢٠٠٢، ٢٠٠١م.
- جائزة التميز العام من جامعة فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية للعام ٢٠٠٣م.

وعن الخبرة الإدارية، تولى الدكتور محمد العسيري عدداً من المهام الإدارية أثناء عمله في جامعة البحرين، منها عمله منسقاً إدارياً لكلية الهندسة، ثم مساعداً إدارياً لعميد كلية الهندسة، وأميناً لسر مجلس كلية الهندسة، كما شارك في عضوية وتولى رئاسة العديد من اللجان العلمية والفنية والقانونية والمالية والإدارية الحيوية على مختلف المستويات في جامعة البحرين (أكثر من ٢٦ لجنة)، إضافة لكونه عضو في مجلس إدارة نادي خريجي جامعة البحرين.

لعب الدكتور العسيري دوراً أساسياً ومميزاً في نيل كلية الهندسة بجامعة البحرين للاعتماد الأكاديمي من قبل مجلس الاعتماد للهندسة والتكنولوجيا (الولايات المتحدة الأمريكية)، وعلى نيل برنامج الهندسة الكيميائية بجامعة البحرين للمركز الأول بين برامج الهندسة في الوطن العربي المقيم من قبل هيئة ضمان الجودة بالمملكة المتحدة، ومجلس الاعتماد بجمهورية ألمانيا الاتحادية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عبر إعداده لدراسة التقييم الذاتي وإشرافه على عمليات

copy.indd 19 2/18/10 8:22:42 AM

التحضير لزيارة المراجعين، كما أسهم في إعداد دراسة مراجعة ضمان الجودة الخاصة بجامعة البحرين والتي نالت على إثرها الجامعة على أفضل تقدير، وتم اعتماد محاورها كمعايير لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين.

وعلى المستوى الوطني، يرأس الدكتور العسيري حالياً الجانب البحريني في عضوية اللجنة الفنية الدائمة المنبثقة عن الفريق المكلّف باستخدام الطاقة النووية في مجال إنتاج الكهرباء والماء، إضافة لعضويته في اللجنة الاستشارية للمجلة العلمية «الذرة والإنسان» والصادرة عن الهيئة العربية للطاقة الذرية، وعضويته في الفريق الوطني المعني باستغلال الطاقة النووية في إنتاج الكهرباء والماء، وعضويته في فريق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي المكلّف بمشروع استغلال الطاقة النووية في إنتاج الكهرباء والماء، وعضويته في الفريق الفني المنبثق عن اللجنة الوطنية لاستخدام الطاقة النووية في المجال السلمي، وتمثيله لضابط الارتباط الوطني لمملكة البحرين في اجتماعات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

مهام إدارة الاعتمادية والتراخيص:

تضطلع إدارة الاعتمادية والتراخيص بالعديد من المهام، وهي:

- اقتراح السياسات العامة لترخيص مؤسسات التعليم العالي ولاستحداث البرامج الأكاديمية ووضع القواعد التي تنظمها.
- إعداد الدراسات والبحوث اللازمة لمتطلبات وشروط الترخيص لمؤسسات التعليم العالي ومتطلبات استحداث البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي.
- دراسة الطلبات المقدمة لإنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاصة لاستحداث البرامج الأكاديمية للتأكد من استيفائها للشروط المحددة في اللوائح والقرارات الصادرة عن مجلس التعليم العالي.
- إعداد الملفات الخاصة بالترخيص لمؤسسات التعليم العالي والملفات الخاصة باستحداث البرامج الأكاديمية لعرضها على مجلس التعليم العالي.
- متابعة القرارات والتعليمات الصادرة عن مجلس التعليم العالي المتعلقة بإجراءات ومعايير وشروط ترخيص مؤسسات التعليم العالي، وشروط استحداث البرامج الأكاديمية والتأكد من استيفائها لهذه الشروط.
- القيام بزيارات ميدانية لمؤسسات التعليم العالي بهدف الوقوف على مدى التزامها باللوائح والقرارات وتطبيقها للشروط والمعايير.
- اقتراح أسماء أعضاء لجان الفحص العلمي للبرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي.
- الإشراف على مؤسسات التعليم العالي ومتابعتها للتأكد من مدى التزامها بشروط الترخيص المؤسسي، وبشروط استحداث البرامج الأكاديمية قبل مزاولة نشاطها.
- اقتراح السياسات العامة للاعتماد الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي العاملة في المملكة ووضع القواعد والأسس التي تنظمها.
- إعداد الدراسات والبحوث اللازمة لمتطلبات ومعايير الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي.
- اقتراح وتعديل معايير الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي وفقاً لمعايير الاعتماد العالمية.
- الإشراف على مؤسسات التعليم العالي ومتابعتها للتأكد من مدى التزامها بمعايير وشروط الاعتماد الأكاديمي.
- إعداد الملفات الخاصة بالاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي، وذلك لعرضها على لجنة الاعتماد الأكاديمي.
- رفع القرارات والتوصيات الصادرة عن لجنة الاعتماد الأكاديمي والمتعلقة بمؤسسات التعليم العالي إلى مجلس التعليم العالي.
- متابعة القرارات والتعليمات الصادرة عن مجلس التعليم العالي المتعلقة بالاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي والتأكد من حسن تطبيقها.
- إتاحة الإطلاع على المعلومات والبيانات الخاصة

copy.indd 20 2/18/10 8:22:42 AM

بالاعتماد الأكاديمي للراغبين في الحصول عليها من الجهات المختصة لأغراض البحث العلمي، ولنشر ثقافة الجودة والاعتمادية.

- الإطلاع على تقارير هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب وعرضها على لجنة الاعتماد الأكاديمي.

- التواصل والتعاون والتنسيق مع هيئات الاعتماد وضمان الجودة المحلية والإقليمية والعالمية.

- دراسة طلبات تعيين أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية والفنية في جميع مؤسسات التعليم العالي في المملكة.

- إعداد ملفات خاصة بتخصصات ومؤهلات أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية والفنية في جميع مؤسسات التعليم العالي في المملكة.

- التنسيق مع اللجنة الوطنية لمعادلة الشهادات لمراجعة المؤهلات العلمية لأعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية والفنية في مؤسسات التعليم العالي.

- مراجعة الخبرات العلمية لأعضاء الهيئة الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة، والتأكد من استيفائهم لشروط التدرج الوظيفي.

- إعداد مخاطبات الموافقة على تعيين أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية والفنية في مؤسسات التعليم العالي.

- دراسة الاحتياجات الأساسية بمؤسسات التعليم العالي؛ وذلك لتحديد البرامج التدريبية للعاملين بها من الهيئات الأكاديمية والإدارية والفنية.

- عقد برامج ودورات وورش عمل تدريبية ومهنية بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية بهدف إكساب العاملين مع الهيئتين الأكاديمية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي المهارات الأساسية التي تعينهم على تطوير آليات العمل فيها.

- الإشراف على إنشاء الموقع الإلكتروني الخاص بإدارة الاعتمادية والتراخيص ضمن موقع الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، ومتابعة تزويده بالبيانات المتوفرة وتحديثها بشكل دوري.

- إصدار نشرات توضيحية عن مؤسسات التعليم العالي في المملكة والبرامج الأكاديمية والتخصصات المرخص

□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□ copy.indd 21 2/18/10 8:22:43 AM

لها من مجلس التعليم العالي.

- توفير المعلومات والبيانات الإحصائية واللوائح والأنظمة وتزويد الجهات المختصة بها.
- متابعة الأمور المالية المتعلقة بالترخيص لمؤسسات التعليم العالي قبل مزاولة نشاطها.
- متابعة الأمور المالية الخاصة بالاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي.
- تشجيع الاستثمار الخاص في مجال التعليم العالي بمملكة البحرين.
- توجيه وإرشاد المستثمرين وتوفير المعلومات المطلوبة فيما يتعلق بمجال الاستثمار في مجال التعليم العالي الخاص.
- دراسة المعاملات الواردة من مؤسسات التعليم العالي والرد عليها بالتنسيق مع الجهات المختصة في الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي.
- إعداد الخطط العامة لبرامج إدارة الاعتمادية والتراخيص، والإشراف على تنفيذها وتقييمها بشكل دوري.
- اقتراح الدراسات والبحوث وإعداد التقارير التحليلية والإحصاءات الخاصة بأنشطة وبرامج إدارة الاعتمادية والتراخيص.
- التنسيق مع الإدارات والأقسام المختلفة في الأمانة العامة الخاصة بإنجاز المهام، وتوفير قنوات الاتصال الفعّالة بين الإدارات والأقسام في القطاعات الأخرى.

أهداف إدارة الاعتمادية والتراخيص:

تتلخص أهداف إدارة الاعتمادية والتراخيص في النقاط التالية:

- توفير الدعم الفني والإداري للأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، ولكافة اللجان المنبثقة عن المجلس، ولمختلف فرق ومجموعات العمل، بما يضمن التميز والجودة في أداء ما يوكل إليها من مهام.
- العمل على تشجيع الاستثمار الخاص في مجال التعليم العالي بمملكة البحرين.
- العمل على نشر ثقافة الاعتماد الأكاديمي بين كافة مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين.
- تقديم خدمات متميزة لكافة الجهات ذات العلاقة عبر الارتقاء بالعمل الإداري والفني من خلال التدريب المستمر لمنتسبي الإدارة.

الخدمات التي تقدمها الإدارة لمؤسسات التعليم العالي الخاصة:

تقدم إدارة الاعتمادية والتراخيص العديد من الخدمات لمؤسسات التعليم العالي الخاصة، من أهمها:

- منح التراخيص للإعلانات بمختلف أنواعها.
- دراسة طلبات إنشاء مؤسسات تعليم عالٍ خاصة جديدة، وطلبات طرح أو استضافة برامج أكاديمية جديدة، وطلبات فتح أقسام أكاديمية وكليات جديدة قبل رفعها لمجلس التعليم العالي.
- دراسة طلبات استقدام، وتوظيف، وتجديد توظيف أعضاء الهيئة الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي.
- توفير الاستمارات الخاصة بمختلف الخدمات، والعمل وبشكل مستمر على تطويرها وإدخال التحسينات الضرورية عليها، كالاستمارات العديدة والمتنوعة الخاصة بالاعتماد الأكاديمي، ومختلف طلبات الترخيص.
- دراسة مختلف المعاملات الواردة من مؤسسات التعليم العالي، والرد عليها بالتنسيق مع الجهات المختصة في الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي.
- متابعة الأمور المالية المتعلقة بالترخيص لمؤسسات التعليم العالي قبل مزاولة نشاطها.
- توفير المعلومات والبيانات الإحصائية واللوائح والأنظمة وتزويد مؤسسات التعليم العالي بها.
- مراجعة الخبرات العلمية لأعضاء الهيئة الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة للتأكد من استيفائهم لشروط التدرج الوظيفي.
- القيام بزيارات ميدانية لمؤسسات التعليم العالي بهدف الوقوف على مدى التزامها باللوائح والقرارات وتطبيقها للشروط والمعايير.
- توجيه وإرشاد المستثمرين، وتوفير المعلومات المطلوبة فيما يتعلق بمجال الاستثمار في مجال التعليم العالي الخاص.

□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□ copy.indd 22 2/18/10 8:22:43 AM

على هامش مؤتمر اليونسكو العالمي:

حول الديناميكيات الجديدة للتعليم العالي والبحث العلمي من أجل التنمية والتغيير الاجتماعي

د. فاتن المؤيد

القائم بأعمال رئيس قسم التراخيص
بالأمانة العامة لمجلس التعليم العالي

كان من دواعي سروري أن أكون من ضمن الوفد الذي شارك في حضور مؤتمر اليونسكو للتعليم العالي في الفترة بين ٥-٨ يوليو ٢٠٠٩م، وذلك بمقر اليونسكو بباريس برئاسة سعادة وزير التربية والتعليم الدكتور ماجد بن علي النعيمي حول الديناميكيات الجديدة للتعليم العالي والبحث العلمي من أجل التنمية والتغيير الاجتماعي.

إن إلقاء الضوء بشكل موجز على أهداف هذا المؤتمر، وما تم استعراضه فيه من استراتيجيات للتغيير والتطوير قد يساعد في تحديد الأبعاد الرئيسة للتعليم العالي في المجتمع والجهات المعنية من أجل التجديد والتطوير التي هي بدورها مفيدة لصنّاع القرار في مستويات ونظم المؤسسات التعليمية العالي الخاصة. فقد هدف المؤتمر لدعوة العالم إلى التفكير في وسائل التغيير اللازمة لأمور تطوير سياسات التعليم العالي ومجالات البحث العلمي من أجل مواكبة التحديات العالمية في هذا المجال وبناء مجتمعات معرفية أكثر شمولية واستدامة، وذلك من خلال طرح عدة محاور فيما يخص التعليم العالي في هذا المؤتمر مثل الفرص الدراسية وتكافئها، تحسين النوعية وضمان الجودة والمسؤولية الاجتماعية للجامعة والتسيير management، والحاكمية governance والتمويل والتطورات الدولية والإقليمية والعالمية، والوصول إلى العدالة والجودة، وأخيراً تعزيز التعليم والبحث العلمي والابتكار.

ولعل ما يهمنا هنا، هو إلقاء الضوء على المحور الأخير الذي يتعلق بأمر تعزيز البحث العلمي والابتكار، حيث إن ربط البحث العلمي في نظم التعليم العالي كأحد الوظائف الأساسية لجميع أنساق التعليم العالي يولد الإبداع والنظم عبر التخصصات وبين التخصصات، على أن يتضمن جميع الحقول بما في ذلك العلوم الإنسانية والاجتماعية وعلوم التربية والهندسة والعلوم الطبيعية والرياضيات والإعلامية والآداب، وضمن سياسة وطنية للبحث والتطوير فهو أمر حيوي ومهم للاستدامة والقدرة على خدمة الاحتياجات المجتمعية للمجتمعات المعرفية والاقتصادية، وحيث

copy.indd 23 2/18/10 8:22:43 AM

أن المتتبع لواقع مؤسسات التعليم العالي في عدد من الدول العربية يجد أن البحث العلمي في هذه المؤسسات لا يرتقي إلى المستوى المطلوب، ولا يقوم بوظيفته الأساسية التي تتمثل في الدفع بالعملية التنموية، وتشجيع الابتكار والاكتشاف، والرفع من مستوى النوعية والجودة والانتاج، ونخص هنا بعض المؤسسات المرخصة لدى مملكة البحرين، فهى بحاجة بدرجات مختلفة لتفعيل وإعداد أنواع مختلفة من البحوث العلمية الهادفة؛ للنهوض بالمجتمع اقتصادياً وتكنولوجياً، ودعم المشاريع البحثية المعالجة للمشكلات والتحديات المعاصرة برؤية متفتحة ومسؤولة، والتركيز في مسألة توفير مستوى كافٍ من الموارد البشرية والمالية ما يعزز الشروط المنصوص عليها بالجريدة الرسمية في المادة الثامنة من القرار رقم (٣) لسنة ٢٠٠٧م بشأن اللائحة المالية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة في البحرين، بخصوص تخصيص نسبة لا تقل عن ٣٪ من صافي الإيرادات السنوية للمؤسسة للبحث العلمي، ونسبة لا تقل عن ٢٪ من صافي الإيرادات للتنمية المهنية لهيئة التدريس؛ وذلك لأهمية البحث العلمي كونه يعد جزءاً أساسياً من مقومات الجامعات، ولما يشكله ما ذكر من أهمية بالغة على الصعيد العلمي والثقافي والتنموي.

لقد أصبح التفكير العلمي والمنهجية العلمية يلعبان دوراً هاماً في حل المشكلات اليومية التي تواجه المجتمع بأفراده وجماعاته. فعلى كل المؤسسات أن تتواصل مع بعضها لتواجه التحديات بشتى أشكالها، فلن يتقدم وطن يعمل كل فرد فيه بمفرده، وأن تهتم إلى جانب البحوث العلمية الأكاديمية بالبحوث الميدانية والتطبيقية، وعندها يصبح له دور فاعل في التعرّف على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

فمهمة الجامعة الحديثة والتي نأمل أن تكون هي صفة جامعاتنا هنا هي توفير التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، فهي عقل المجتمع، والبحث العلمي هو عقل الجامعات، والدراسات العليا هي أداته الأساسية التي تقود حركته وترشد حركة التنمية.

لقد نجح المؤتمر في تحقيق الأهداف التي سعى إليها من خلال المواضيع التي طرحها، كذلك من خلال طبيعة المشاركة في الأنشطة والفعاليات ونوعيتها، ومن خلال أسلوب عرض المشاكل المعروضة ومناقشتها. ولوحظ أن أغلب القضايا التي نُوقشت خلال محاور المؤتمر هي تقريباً قضايا مشتركة بين مختلف الدول، سواء كانت متقدمة أم ناشئة أم نامية، فقط تختلف في حجمها وطريقة التعامل معها.

طرحت فى المؤتمر مواضيع ومقترحات جيدة قد تكون فيها الفائدة في تطوير التعليم العالي في مملكة البحرين، ولاسيما من خلال الخبراء الذين شاركوا في هذا المؤتمر. أما بالنسبة لنا في مملكة البحرين فقد قطعنا خطوات مهمة فيما يتعلق بعدد من هذه القضايا التي تخص التعليم العالي، والتي طرحت مثل الفرص الدراسية وتكافئها، وجودة التعليم والتعاون بين الدول العربية والدول الأخرى والمنظمات الدولية فيما يخص الاستفادة من الخبرات التى تقدمها هذه المنظمات، وقد يجدر بنا الآن أن نسعى إلى التركيز والتأكيد بشكل أكبر على قضية البحث العلمي، بالإضافة إلى القضايا المهمة الأخرى التي أثيرت مثل: التطبيق السليم لمفهوم المسؤولية الاجتماعية؛ لتتمكن من خدمة المجتمع ومشاركته في النمو، خصوصاً مع ازدياد عدد طلبات الترخيص لمؤسسات التعليم العالي في المملكة، لذا نطمح على ضوء توصيات المؤتمر أن يتم تعزيز وتشجيع وتكوين مهن اجتماعية، كما نؤكد على حاجتنا إلى التأكيد على زيادة التعاون الدولي بين الدول العربية والدولية في إطار التعليم والبحث العلمي على نطاق إقليمي وعالمي، ونقل المعرفة بين الحدود من أجل تعزيز تداول الأدمغة والتخفيف من الآثار السلبية لهجرتها، وتشجيع الاهتمام بموضوع زيادة التعاون الإقليمي في حالة الاعتراف بالمؤهلات العلمية، خصوصاً بين الدول الأعضاء بالمنظمات العالمية.

copy.indd 24 2/18/10 8:22:44 AM

كما نرى أنه من الأهمية التأكيد على مؤسسات التعليم العالي في المملكة بالالتزام بما نصت عليه اللوائح الخاصة بمؤسسات التعليم العالي بالجريدة الرسمية بشأن تشجيع البحث العلمي، والاعتناء بالباحثين، وتربية العلماء باعتبارهم ثروة وطنية، وتحسين الأجواء أمامهم، وتنمية مواردهم الذاتية، والبحث من خلال وسائل مختلفة مثل: الشراكة مع القطاع الخاص لتقديم الاستشارات، وإجراء البحوث.

لقد أوْلت وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين اهتماماً خاصاً بالتعليم العالي؛ كي يتصدر أولوياتها الوطنية متمثلة بالأمانة العامة للتعليم العالي، وانصب هذا الاهتمام على متابعة الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، والبحث العلمي، والمحافظة على الصورة الناصعة للتعليم، وضمان جودة مخرجاته ومقدرته التنافسية، وتسعى جاهدة أيضاً إلى تقديم الدعم لقطاع التعليم العالي الخاص.

copy.indd 25 2/18/10 8:22:45 AM

الفرق بين ضمان جودة التعليم والاعتماد الأكاديمي

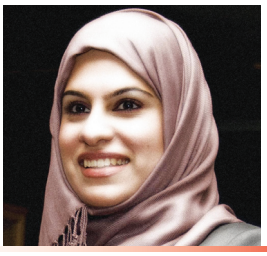

د. فرزانة المراغي

القائم بأعمال رئيس قسم الاعتماد الأكاديمي
بالأمانة العامة لمجلس التعليم العالي

إن بناء المجتمع الحديث يتطلب الاهتمام بالبناء المعرفي، والذي يعد التعليم من أهم ركائزه الأساسية، لذا كان من الضروري أن تُكرّس الجهود والطاقات؛ لتحقيق طفرة نوعية في التعليم بوجه عام، وفي التعليم العالي بوجه خاص، ولهذا حظيت عمليات إصلاح التعليم باهتمام كبير في معظم دول العالم، وحظيت جودة التعليم بجانب كبير من هذا الاهتمام، إلا أن ضمان استمرارية جودة التعليم الذي تقدمه مؤسسات التعليم العالي لا يمكن أن يتأتي إلا من خلال نظام للاعتماد الأكاديمي يضمن النهوض والارتقاء بمستوى مؤسسات التعليم والبرامج الدراسية، إذ أن الاعتماد هو الأداة الفاعلة والمؤثرة لضمان جودة العملية التعليمية التعلمية ومخرجاتها واستمرارية تطويرها.

وعلى الرغم من وجود تشابه كبير بين عمليتي ضمان جودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي، إذ أن كليهما يهدفان إلى التأكد من تحقيق مؤسسات التعليم العالي لمعايير محددة تضمن جودة العملية التعليمية ومخرجاتها، إلا أن هناك فرقاً بين المنظومتين يكمن في مجموعة من النقاط الجوهرية ومن أهمها المعايير وطريقة تحديدها، ويمكن إيجاز أوجه الاختلاف في السطور القليلة التالية.

إن مفهوم جودة التعليم وفقاً لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر اليونسكو للتعليم، والذي عُقد بباريس في أكتوبر ١٩٩٨ ينص على أن الجودة في التعليم العالي مفهوم متعدد الأبعاد ينبغي أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته المقدمة من قبل الجامعات للحفاظ، ويتضمن المناهج الدراسية، والبرامج التعليمية، والبحوث العلمية، والطلاب، والمباني والمرافق والأدوات، وتوفير الخدمات للمجتمع المحلي، والتعلم الذاتي الداخلي، ويتطلب أيضاً تحديد معايير مقارنة للجودة معترف بها دولياً.

وتكون المعايير المعتمدة للتقييم عامة لكل التخصصات والبرامج، وتوضع من أجل التأكد من التزام مؤسسات التعليم بما تعهدت به في رؤيتها ورسالتها وأهدافها. فضمان جودة التعليم يُعد مقدمة لتأهيل مؤسسات التعليم العالي للمرحلة الأعلى والأكثر تقدماً في مجال

□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□ copy.indd 26 2/18/10 8:22:45 AM

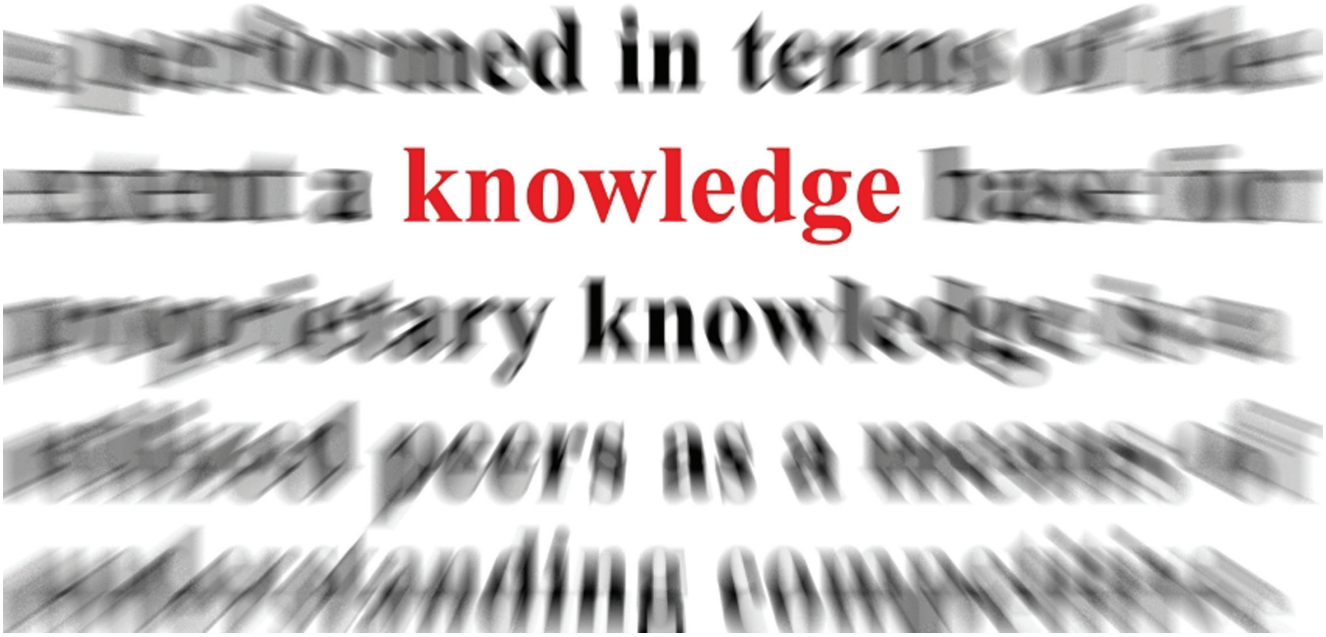

النهوض بالتعليم وهي الاعتماد الأكاديمي.

أما الاعتماد الأكاديمي فهو نشاط مؤسسي علمي يهدف إلى الارتقاء بالعملية التعليمية عبر التطوير الشامل والمستمر للأداء بإتقان وبدون أخطاء؛ لمطابقة المعايير أو المتطلبات، مع الرقابة والمتابعة والتغذية العكسية، ويشمل التطوير جوانب وعناصر المؤسسة التعليمية البشرية والمادية كافةً؛ لأنها تتضافر معاً للوصول بالأداء الأكاديمي إلى المستوى المطلوب أو المطابق للمعايير، وهو مفهوم واسع يشكل ضمان الجودة إحدى عناصره.

إذ يتميز الاعتماد الأكاديمي بوجود التخصصية فيما يتعلق بالمناهج والمقررات وغيرها من مكونات العملية التعليمية التعلمية، كون معاييره تكون مُعدّة من قبل الجمعيات المهنية التخصصية. إن التوسع في اختيار الجمعيات المهنية التخصصية عند وضع معايير الاعتماد الأكاديمي يُعد أمراً غاية في الأهمية، فالانتقال من المحلية والإقليمية إلى العالمية يشكل مصدراً من مصادر القوة، حيث تُصنف البرامج ومؤسسات التعليم العالي الحاصلة على الاعتماد ذو المعايير العالمية ضمن الفئة الأولى والأكثر رقياً وتقدماً.

والاعتماد الأكاديمي وبشكل مبسّط يعني الاعتراف بأن مستوى برنامج تعليمي أو مؤسسة تعليمية يصل إلى مستوى معياري محدد من قبل المختصين المحترفين العاملين من ذوي الخبرة والكفاءة في نفس مجال البرنامج أو المؤسسة التعليمية. ولا يهتم الاعتماد الأكاديمي بالمنتج النهائي للعملية التعليمية فحسب، وإنما بكل جوانب ومقومات المؤسسة التعليمية، وهو يهدف إلى إعداد طلاب بسمات معينة تجعلهم قادرين على معايشة غزارة المعلومات، وعمليات التغيير المستمرة، والتقدم التقاني الهائل، بحيث لا ينحصر دورهم في اكتساب المعرفة والإصغاء ولكن في عملية التعامل مع هذه المعلومات والاستفادة منها في عملية التعلم، وتخريج طلبة قادرين على ممارسة دورهم بصورة أفضل في خدمة المجتمع.

إن خضوع مؤسسات التعليم العالي وبرامجها الأكاديمية لعمليات المراجعة من قبل الجهات المختصة بضمان جودة التعليم، وانخراطها في إجراءات التقييم الذاتي والزيارات الميدانية والوقوف عند نقاط الضعف ونقاط القوة في جوانب العملية التعليمية التعلمية لديها يساعدها في تحسين وتطوير أدائها ومن ثم الإعداد والتأهل للاعتماد الأكاديمي.

□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□ copy.indd 27 2/18/10 8:22:46 AM

الوزير النعيمي استقبل رئيس جامعة AMA الدولية

بحث آفاق التعامل في مجال فتح برامج جديدة

وزير التربية والتعليم يستقبل د.أمبيل أغيلوس الخامس رئيس جامعة AMA الدولية

الوزير النعيمي استقبل رئيس جامعة AMA الدولية

استقبل الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم بمكتبه بديوان الوزارة بمدينة عيسى الدكتور أمبيل أغيلوس الخامس رئيس جامعة AMA الدولية، مبعوث رئيسة جمهورية الفلبين وذلك بحضور عدد من مسؤولي الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بوزارة التربية والتعليم، حيث رحّب الوزير بالضيف مشيداً بجهوده المتميزة وثقته في مملكة البحرين من خلال حرصه على إنشاء جامعة AMA فرع البحرين على أرض المملكة، والتي تستقطب عدداً من أبناء مملكة البحرين وأبناء دول مجلس التعاون الخليجي، ثم أطلعه الوزير على الجهود التي يبذلها مجلس التعليم العالي من خلال تطبيق اللوائح والأنظمة المتعلقة بضبط هذا القطاع الحيوي في اتجاه توفيق أوضاعه مع متطلبات الجودة والاعتمادية بتعزيز الإشراف الإداري والأكاديمي، مشيراً إلى القرارات الصادرة عن المجلس خلال الأشهر الأخيرة والتي تهدف إلى ضبط هذا القطاع وتأمين نجاحه من خلال ضمان توافر الشروط والمعايير الأكاديمية والجودة، والاهتمام بتعزيز البحث العلمي، مؤكداً استمرار الوزارة في تشجيع الاستثمار في التعليم العالي وتقديم كافة التسهيلات الممكنة تنفيذاً لتوجيهات القيادة الحكيمة بهذا الخصوص.

بحث آفاق التعامل في مجال فتح برامج جديدة

استقبل الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم بمكتبه بديوان الوزارة بمدينة عيسى السيد إريك إم بوست نائب رئيس برنامج المبادرات العالمية بجامعة تكساس، حيث بحث معه إمكانية وآفاق التعاون بين هذه الجامعة والجامعات في مملكة البحرين، بما في ذلك فتح برنامج للماجستير في تخصصي البترول والغاز، ورحّب الوزير بالتعاون مع هذه الجامعة العريقة، مؤكداً بأن جهود مجلس التعليم العالي الحالية في ضبط وتنظيم قطاع التعليم العالي الخاص، والتأكيد على الجودة والالتزام بالمعايير واللوائح لها دور كبير في تشجيع الجامعات العريقة للتعاون مع مملكة البحرين في مجال فتح برامج جديدة تخدم احتياجات التنمية في المملكة، هذا وقد تقرر البحث مع جامعة البحرين لتنفيذ برنامج الماجستير، ليستفيد منه العاملون في القطاع الخاص في مجالي البترول والغاز.

السعي لجعل البحرين مركزا للتعليم المالي بالمنطقة

استقبل الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم العالي بمكتبه بديوان الوزارة بمدينة عيسى كلاً من السيد لويس كوت رئيس

□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□ copy.indd 28 2/18/10 8:22:47 AM

السعي لجعل البحرين مركزاً للتعليم العالي بالمنطقة

جامعة كومابيانيو الفرنسية، والدكتور ديفيد أرنولد رئيس الجامعة الأمريكية بالقاهرة، حيث أطلعهما الوزير على برامج وجهود مجلس التعليم العالي في الارتقاء بالتعليم العالي، وتشجيع الجامعات العالمية على فتح المزيد من أفرعها في مملكة البحرين؛ سعياً نحو جعل المملكة مركزاً للتعليم العالي في المنطقة.

بحثا مجالات التعاون مع استعراض للمشاريع والخطط المستقبلية

استقبل الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم بمكتبه بديوان الوزارة بمدينة عيسى الدكتور خالد بن عبدالرحمن بن ناصر العوهلي رئيس جامعة الخليج العربي، حيث تم خلال الاجتماع بحث مجالات التعاون بين وزارة التربية والتعليم وجامعة الخليج العربي، كما أطلع رئيس الجامعة الوزير على المشاريع والخطط المستقبلية التي ستنفّذها جامعة الخليج العربي للارتقاء بمخرجاتها التعليمية، والجهود التي تبذلها في مجال الاعتماد الأكاديمي لبرامجها وسعيها لتطبيق معايير الجودة بهدف تطوير هذه المؤسسة التعليمية الرائدة.

ترحيب بإنشاء هيئة عربية لضمان جودة الجامعات

استقبل الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم بمكتبه بديوان الوزارة في مدينة عيسى الدكتور صالح هاشم الأمين العام لاتحاد الجامعات العربية، وذلك بمناسبة زيارته لمملكة البحرين. وقد تم خلال الاجتماع بحث مجالات التعاون بين وزارة التربية والتعليم واتحاد الجامعات العربية فيما يتعلّق بالاعتمادية للشهادات الجامعية وفق المعايير الدولية لضمان الجودة، حيث رحّب الوزير بمقترح إنشاء هيئة عربية لضمان جودة الجامعات، مبدياً استعداد الوزارة للتعاون في هذا المجال.

ترحيب بإنشاء هيئة عربية لضمان جودة الجامعات

التعليم العالي يهدف لاستقطاب الجامعات المريقة وفروعها

استقبل الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم بمكتبه بديوان الوزارة بمدينة عيسى الدكتور مازن جمعة رئيس الجامعة الملكية للبنات، حيث تم خلال اللقاء الاطلاع على البرامج الأكاديمية التي تطرحها الجامعة وخططها المستقبلية، كما أطلع رئيس الجامعة الوزير على رغبة الجامعة بالتوسع في طرح المزيد من البرامج، ومن ذلك استضافتها برامج جديدة من جامعة (Strathclyde) البريطانية، حيث أكد وزير التربية والتعليم أن مجلس التعليم العالي يهدف إلى تشجيع المزيد من الاستثمار في مجال التعليم العالي الخاص، واستقطاب الجامعات العريقة وفروعها. متمنياً للجامعة مزيداً من التوفيق.

الوزير النعيمي استقبل سفيرة البحرين لدى واشنطن

استقبل الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم بمكتبه بديوان الوزارة بمدينة عيسى السفيرة هدى نونو سفيرة مملكة البحرين لدى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أطلعها الوزير على المشاريع التطويرية

وزير التربية والتعليم يستقبل سفير فرنسا ورئيس جامعة كومابيانيو الفرنسية

copy.indd 29 2/18/10 8:22:49 AM

وزير التربية والتعليم يوقع مذكرة التفاهم مع المعهد البريطاني

التي تنفذها الوزارة وجهودها في مجال تطوير التعليم العالي، كما تم خلال اللقاء بحث تقديم المزيد من الخدمات للطلبة البحرينيين الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية.

ضمان جودة المخرجات التعليمية

عقد الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم اجتماعاً مع أعضاء اللجنة الوطنية لتقويم المؤهلات العلمية، حيث قام الوزير في بداية الاجتماع بتوجيه شكره إلى الأعضاء، مثنياً على الجهود الكبيرة التي يبذلونها من أجل تقييم المؤهلات العلمية من مختلف التخصصات، كما اطلع على ما قامت به اللجنة من مراجعات للطلبات المقدمة للمعادلة وبرامجها في المرحلة القادمة، وقدم شرحاً عن الإجراءات التي اتخذها مجلس التعليم العالي تجاه مؤسسات التعليم العالي الخاصة بهدف ضمان جودة المخرجات التعليمية وخطوات التنسيق بين الوزارة وهيئة ضمان الجودة على صعيد التقييم في موضوع الاعتماد الأكاديمي.

الاعتماد الأكاديمي
عنصر أساسي في جودة البرامج

اجتمع الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم العالي برئيس وأعضاء لجنة الاعتماد الأكاديمي في أول اجتماع لها بعد صدور قرار من صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء بتشكيلها، حيث رحّب الوزير برئيس وأعضاء اللجنة، مهنئاً إياهم بالثقة الغالية التي منحها لهم قرار التعيين، كما نقل لهم تحيات وتقدير أعضاء مجلس التعليم العالي وتطلّعه إلى الدور الذي ستضطلع به هذه اللجنة، حيث إن المجلس يضع كافة إمكانياته في خدمة هذه اللجنة؛ كون الاعتماد الأكاديمي عنصر أساسي في جودة البرامج الأكاديمية في أي مؤسسة تعليم عالٍ بما يمنحه هذا الاعتماد لهذه البرامج من سمعة وثقة في البرامج الأكاديمية، وبما يخدم في النهاية مصالح الطلبة المنتسبين للجامعات، مشيراً وزير التربية والتعليم إلى أن التقارير التي سوف تصدر عن هذه اللجنة ستكون موضع اهتمام وتقدير من مجلس التعليم العالي.

الاتفاق مع المعهد لإعداد استراتيجية
لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي

استقبل الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم بمكتبه بديوان الوزارة بمدينة عيسى الدكتور بهرام بيكهرادنيا (Bahram Bakhradnia) مدير معهد سياسات التعليم العالي بالمملكة المتحدة والبحث العلمي، وذلك في إطار الاتفاق مع هذا المعهد للمساهمة في إعداد استراتيجية تطوير التعليم العالي والبحث العلمي في مملكة البحرين، حيث قدم الوزير خلال الاجتماع عرضاً عن واقع التعليم العالي في مملكة البحرين والإطار التشريعي الذي يحكمه، بما في ذلك اللوائح الأكاديمية والإدارية والمالية والإنشائية والقرارات ذات الصلة، مبيناً جهود مجلس التعليم

□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□ copy.indd 30 2/18/10 8:22:52 AM

وزير التربية والتعليم يلتقي وزير التربية والعلوم في جمهورية إيرلندا

العالي للارتقاء بهذا القطاع، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للطلبة بما يجعل مخرجات التعليم العالي في خدمة مسيرة التنمية واحتياجات سوق العمل في مملكة البحرين.

نرحب بأي تعاون مع جمهورية الهند لتطوير التعليم العالي

أكد وزير التربية والتعليم الدكتور ماجد بن علي النعيمي أن مملكة البحرين ترحب بأي تعاون مع جمهورية الهند الصديقة لتطوير التعليم والتعليم العالي، جاء ذلك خلال اللقاء الذي تم بديوان مكتبه مع السفير الهندي لدى المملكة السيد جورج جوزيف، وممثلين عن كل من معهد بيرلا، ومعهد المحاسبين الهندي، وقد تم خلال اللقاء مناقشة مجالات التعاون المتميز الذي ممكن أن يتم بين مملكة البحرين وجمهورية الهند فيما يتعلّق بالتعليم والتعليم العالي، وكذلك تم الإطلاع على الخطوات التي اتخذتها الوزارة فيما يتعلق بإنشاء مركز للمعلومات والاتصال، والذي يتم إنشاؤه تحت إشراف اليونسكو، وإمكانية استفادة الجهات المختصة بجمهورية الهند.

الملكية للجراحين الأيرلندية جسدت أسس التعاون بين البلدين

اجتمع وزير التربية والتعليم سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي مع شون هجي (Sean Haughey T.D) وزير دولة للتربية والعلوم في جمهورية إيرلندا، وذلك في مقر اليونسكو خلال انعقاد الدورة الخامسة والثلاثين للمؤتمر العام، أشاد فيه بجهود البلدين في ترسيخ أسس للتعاون تجسّدت في الجامعة الملكية للجراحين الإيرلندية في مملكة البحرين، ذلك الصرح التعليمي الذي أصبح يستقطب عدداً كبيراً من الملتحقين ببرامجه الطبية، هذا وقد تركزت محاور الاجتماع حول تعزيز مجالات التعاون بين البلدين في مجال التعليم العالي، إذ شهدت الفترة السابقة زيارة عدد من موظفي الأمانة العامة بمملكة البحرين للإطلاع على تجربة إيرلندا في تنظيم وتطوير التعليم العالي، كان من نتائجها الارتقاء بالكفاءة المهنية للعاملين في الأمانة العامة.

تقديم الدعم والاستشارات الفنية والتدريب للأمانه العامه وموظفيها

اجتمع الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم العالي، في العاصمة البريطانية لندن مع كل من الدكتورة جينا هوبسون (الرئيس التنفيذي لمجلس الاعتماد البريطاني، والسيدة فرانسين كوبل مديرة الاعتمادية، والسيدة شيلا ندام رئيسة الفحص بالمجلس، حيث تم بحث تعزيز مجالات التعاون بين الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بمملكة البحرين والمجلس البريطاني خلال المرحلة القادمة، وتم خلال الاجتماع - الذي شارك فيه من الجانب البحريني كل من الدكتورة منى البلوشي الأمين العام المساعد للتقييم والاعتمادية، والدكتور محمد العسيري مدير إدارة الاعتمادية والتراخيص بالأمانة العامة لمجلس التعليم العالي- بحث ومناقشة البنود الرئيسية لمذكرة التفاهم التي تُؤطر التعاون بين الجانبين، وفي ضوء ذلك تم اعتماد هذه المذكرة؛ لتكون بداية عملية لتطوير وتحديد مجالات التعاون، حيث يتولى مجلس الاعتماد البريطاني تقديم الدعم والاستشارات الفنية والتدريب في مجالات التعليم العالي للأمانة العامة لمجلس التعليم العالي وموظفيها، وإبداء الرأي في التقارير والمشاريع المرتبطة بتطوير عمل مؤسسات

copy.indd 31 2/18/10 8:22:54 AM

اللجنة تطلع على عروض الجامعات وسير العمل بها | الهاشمي يشارك في اجتماع فريق الخبراء | مناقشة المرئيات

اجتماع د. منى البلوشي في باريس مع جيان دهاينو رئيس وكالة تقييم التعليم العالي والبحث العلمي في فرنسا

التعليم العالي في مملكة البحرين، والتي تحيلها إليه الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، بما في ذلك الموضوعات الإدارية والتنظيمية والأكاديمية والعلمية.

اللجنة تطلع على عروض الجامعات وسير العمل بها

ضمن اللقاءات الدورية بين مجلس التعليم العالي ومؤسسات التعليم العالي الخاصة العاملة في مملكة البحرين اجتمعت اللجنة المنبثقة عن مجلس التعليم العالي والمكلّفة بهذه اللقاءات، وتضم كلاً من الدكتور وهيب الناصر والدكتور رياض حمزة والدكتور ناظم الصالح أعضاء مجلس التعليم العالي، بالإضافة إلى الدكتورة منى البلوشي الأمين العام المساعد للتقييم والاعتمادية مع المسؤولين بالجامعات الخاصة، حيث اطلعت اللجنة على العروض المقدمة من هذه الجامعات حول سير العمل بها.

الهاشمي يشارك في اجتماع فريق الخبراء

شارك الدكتور علوي الهاشمي الأمين العام لمجلس التعليم العالي ممثلاً لمملكة البحرين في اجتماع فريق الخبراء المكلّف لدراسة ورقة دولة قطر حول الاستثمار المشترك في التعليم العالي، والذي عُقد في الرياض، وقد ناقش المشاركون في الاجتماع الذي تواصل لمدة يومين المرئيات المطروحة في هذه الورقة.

مناقشة المرئيات المتعلقة بوضع استراتيجيه لتطوير التعليم العالي

ترأس الدكتور علوي الهاشمي الأمين العام لمجلس التعليم العالي اجتماعاً ضم كلاً من الدكتور بهرام بيكهاردنيا مدير معهد سياسة التعليم العالي بالمملكة المتحدة وعدداً من أعضاء مجلس التعليم العالي والمسؤولين على مؤسسات التعليم العالي الخاصة والأمانة العامة للتعليم العالي، حيث خصص هذا الاجتماع لمناقشة المرئيات المتعلقة بوضع استراتيجية لتطوير التعليم العالي بمملكة البحرين ضمن مبادرة تطوير التعليم العالي الواردة في مبادرات المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب، كما ناقش المجتمعون القضايا المرتبطة بمتطلبات تطوير التعليم العالي من الجوانب الإدارية والتنظيمية والأكاديمية والمالية والإنشائية، إضافة إلى كيفية تعزيز مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة لدورها في مجال البحث العلمي وتطوير وتدريب الموارد البشرية.

□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□ copy.indd 32 2/18/10 8:22:55 AM

التعاون مع وكالة تقييم المؤهلات الفرنسية

اجتمعت الدكتورة منى البلوشي الأمين العام المساعد للتقييم والاعتمادية في العاصمة الفرنسية باريس مع جيان فرانسيسكو دهاينو رئيس وكالة تقييم التعليم العالي والبحث العلمي بالجمهورية الفرنسية، وإيريك فرومين مستشار الشئون الدولية بالوكالة، حيث تم بحث سبل تعزيز التعاون بين الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي ووكالة تقييم التعليم العالي والبحث العلمي بالجمهورية الفرنسية في إطار الاستعانة بالخبرات الدولية في مجال التعليم العالي.

إمكانية الاستفادة من خبرات اليونسكو للإرتقاء بالتعليم العالي والبحث العلمي

اجتمع في العاصمة الفرنسية باريس الدكتور محمد إبراهيم العسيري مدير إدارة الاعتمادية والتراخيص بالأمانة العامة لمجلس التعليم العالي مع البروفيسور جيورجيس حداد مدير قسم التعليم العالي التابع لقطاع التربية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، حيث تم خلال اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون بين قسم التعليم العالي في اليونسكو والأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بمملكة البحرين، ومناقشة إمكانية الاستفادة من خبرات اليونسكو للارتقاء بالتعليم العالي والبحث العلمي في مملكة البحرين، بما يسهم في تحقيق الرؤية الاستراتيجية ٢٠٣٠م. وقد أعرب البروفيسور حداد عن سعادته البالغة بعقد هذا الاجتماع وبالأفكار والمقترحات التي تم طرحها ومناقشتها خلال اللقاء، كما أشار إلى استعداد قسم التعليم العالي في اليونسكو للعمل مع الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بمملكة البحرين بما يحقق الأهداف التي يتطلع إليها الجانبان ومن أهمها خلق بيئة تعليمية وبحثية منظمة ومتطورة قادرة على رفد المجتمع بالخبرات المطلوبة؛ لتحقيق تنمية علمية وثقافية واقتصادية ذات قواعد راسخة.

دلمون تسحب الدعوة وترك الخصومة والفريق القانوني أعد ما يفند الإدعاءات

سحبت كل من الجامعة الخليجية وجامعة العلوم التطبيقية الدعوى التي رفعتاها لوقف القرارات التي اتخذها مجلس التعليم العالي في جلسته المنعقدة في ٢٠٠٩/٦/٢٩م، حيث تقدمت الجامعتان بطلب إلى المحكمة الكبرى المدنية في جلستها المنعقدة صباح يوم الأربعاء الموافق ٢ سبتمبر ٢٠٠٩م لسحب الدعوى وترك الخصومة. وقد وافق رئيس المحكمة على طلب الجامعتين وقرّر شطب الدعوى، علماً بأن الفريق القانوني من دائرة الشؤون القانونية والذي يتولى الدفاع عن قرارات مجلس التعليم العالي كان قد أعدَّ مذكرتين مفصَّلتين لعرضهما خلال الجلسة بشأن ادعاءات الجامعتين، مدعَّمتين بالوثائق والمستندات التي لم تُطرح من قبل، ويتغيّر معها وجه الدعوى، وكان ينتظر أن يكون لذلك صدى كبيراً لدى الرأي العام في حال إعلانها، حيث تؤكد هاتان المذكرتان على الحرص على جودة التعليم بعيداً عن أي مصالح أخرى، وتقدمان تفنيداً كاملاً ومفصلاً لجميع ما أُثير في الدعوى مدعَّمتين بحجج وأدلة قانونية دامغة غير قابلة للنقاش، وتدحض الإدعاءات غير المبررة للجامعتين والتي تستهدف التهرّب من تنفيذ ما جاء في القرارات واللوائح، يُذكر أنّ الجامعة الخليجية وجامعة العلوم التطبيقية وجامعة دلمون كانوا قد تقدّموا بطلب وقف القرارات التي اتخذها مجلس التعليم العالي لمطالبتهم بإزالة المخالفات التي ارتكبوها. إلا أنّ جامعة دلمون كانت قد سحبت دعواها في جلسة المحكمة الكبرى المدنية المنعقدة في ١٠ أغسطس ٢٠٠٩م، بينما استمرّت الجامعتان الأخريان في الدعوى.

□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□ copy.indd 33 2/18/10 8:22:55 AM

في ضوء بيان النيابة العامة، الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي تعلن:

مجلس التعليم العالي يجتمع قريباً لبحث المعالجات الأكاديمية لمشكلة المؤهلات المخالفة

في ضوء البيان الصادر عن النيابة العامة بخصوص المؤهلات العلمية المحوّلة إليها من مجلس التعليم العالي، والمتضمن تحويل ما يقارب ٣٠ مؤهلاً إلى التحقيق؛ لاحتمال وجود شبهة جنائية بالتزوير، وإعادة بقية المؤهلات المخالفة للقانون واللوائح الأكاديمية والإدارية إلى مجلس التعليم العالي، والتي وجدت النيابة العامة أن بها مخالفات إدارية، أكدت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي أنها حريصة على تحقيق مصلحة الطلبة وعدم الإضرار بها بأي شكل من الأشكال، مع التأكيد بأن التصديق على المؤهلات مسؤولية كبيرة، وأمانة جسيمة تتحملها، مما يدعوها إلى ضرورة التدقيق في هذه المؤهلات، حتى يكون التصديق عليها ذا مصداقية، وذلك تنفيذاً لقرارات مجلس التعليم العالي بضرورة استيفاء المؤهلات الصادرة عن الجامعات الخاصة لكافة الشروط، حيث لا يخفى أن جميع الجهات الوظيفية والمهنية وغيرها من الجهات التي تتعامل مع الخريجين داخل المملكة وخارجها، تعتمد على هذا التصديق وتثق فيه، باعتبار ما يمنحه لهذه المؤهلات من مصداقية واعتراف يؤهل حامل الشهادة لتقلّد الوظائف المختلفة، فإذا ما كان هنالك أي تقصير في ذلك فإن نتائجه ستكون وخيمة على الخريج وعلى من سيتعامل معه مستقبلاً.

وعلى صعيد آخر أكدت الأمانة العامة أنه في ضوء البيان الصادر عن النيابة العامة، بخصوص إعادة بقية الشهادات المخالفة إلى المجلس، فإن الأمانة العامة تعكفُ حالياً على إعداد مذكرة تفصيلية بمقترحات لمعالجات أكاديمية للمؤهلات المخالفة للقانون واللوائح، تتضمن إزالة حمل الجامعات على إزالة هذه المخالفات التي ارتكبتها دون تحميل الطلبة تبعات ذلك بشكل عام.

هذا وسوف ترفع الأمانة العامة هذه المذكرة إلى الاجتماع القادم لمجلس التعليم العالي، والذي سيعقد قريباً لمناقشة هذه الحلول المقترحة لمساعدة الطلبة على تجاوز هذا الإشكال وانطلاقاً من اهتمام المجلس بمصلحة الطلبة ومصداقية الشهادات في ذات الوقت، مع الحرص على محاسبة الجامعات المقصرة، واتخاذ الإجراءات الرادعة ضدها؛ لحملها على الإلتزام الكامل بما نص عليه قانون التعليم العالي ولوائحه المنظمة؛ تجنباً لإلحاق الضرر بالطلبة وتكرار ذلك مستقبلاً.

علماً بأن المذكرة المشار إليها، والتي تتضمن الحلول المقترحة تهم جميع الشهادات الجاري إعادتها من النيابة العامة إلى مجلس التعليم العالي وعددها نحو ٣٦٠ مؤهلاً جامعياً، وتنقسم إلى قسمين:

- نحو ٢٦ مؤهلاً لا يمكن التصديق عليها حالياً إلا بعد استكمال متطلبات جوهرية، مثل استكمال الأطروحة ومعدل النجاح المطلوب للتخرج وتوافر التسلسل الأكاديمي.
- بقية المؤهلات، وعددها ٣٣٤ مؤهلاً، فتقترح المذكرة إعادتها إلى الجامعات الخاصة، لإزالة المخالفات التي ارتكبتها بشأنها وتسويتها وفقاً للوائح دون تحميل الطلبة أي تكلفة إضافية، تمهيداً للتصديق عليها.

هذا وسوف تتولى الأمانة العامة بعد ذلك تنفيذ قرارات المجلس التي يتوقع أن يتخذها في اجتماعه المقبل الذي سيحرص فيه على إيجاد السُبل الكفيلة بحل هذا الإشكال بما يحقق مصلحة الطلبة، ويخدم سمعة مملكة البحرين التعليمية.

copy.indd 34 2/18/10 8:22:55 AM

33
34
35
36
37

INTERVIEW

copy.indd 35 2/18/10 8:22:58 AM

الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم:

الهدف ضبـــط التعليم العالي وتحســـــ

حول ما أثير مؤخراً في الصحافة المحلية عن إصلاح التعليم العالي عامة وعن التعليم العالي الخاص على وجه الخصوص، وعن الخطوات الجريئة التي اتخذها مجلس التعليم العالي لضبط هذا القطاع وإحكام تنظيمه على نحو يخدم الطلبة ويحقق مصالحهم ويعزز سمعة التعليم العالي الخاص في مملكة البحرين، أكد الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية، بأن المجلس عندما اتخذ القرارات الأخيرة يكون قد انتقل إلى مرحلة الفعل في التعامل مع الحالات التي لم تقم الجامعات المعنية بإزالة مخالفاتها ومعالجتها وفقاً للآجال المحددة ورفع تقرير مفصل بشأنها ليعرض على المجلس الذي يقرر ما يراه مناسباً بشأنه، مشيرا إلى أن الهدف من هذه القرارات ليس التضييق على الجامعات الخاصة وإنما تطبيق القانون بما يدفع الجامعات إلى تطوير عملها وتوفيق أوضاعها بما يتناسب مع متطلبات وشروط التعليم العالي التي حددها القانون واللوائح والقرارات، مشدداً انه وفي الوقت الذي يحرص فيه مجلس التعليم العالي على تطبيق القانون، فإنه يتعامل إيجابياً مع كافة الخطوات الإيجابية التي تخطوها الجامعات المخالفة في طريق إزالة المخالفة وتوفيق الأوضاع، بحيث تتم مراجعة القرارات في ضوء تقديم الجامعات المخالفة لما يثبت أنها قد قامت بمعالجة أوجه المخالفة.

وقال الوزير أيضاً: إن اللوائح الأكاديمية والإدارية والمالية المنظمة للتعليم العالي منشورة في الجريدة الرسمية منذ أكتوبر ٢٠٠٧، وكان مجلس التعليم العالي قد تواصل مع الجامعات الخاصة بشأن تنفيذها والالتزام بما جاء فيها، وذلك من خلال الجهود التي بذلتها الأمانة العامة للمجلس على مدارس سنتين تقريباً، حيث كانت هناك فترة كافية للجامعات لتعديل أوضاعها تعتبر بمثابة فترة السماح لتنفيذ ما جاء في هذه اللوائح، ولذلك لا يمكن القول إن قرارات المجلس كانت مفاجئة أو إنها جاءت في غير وقتها، مشيراً إلى أن الخطوة الأولى في لتطوير التعليم العالي الخاص

وزير التربية والتعليم

copy.indd 36 2/18/10 8:23:00 AM

ـــــين أدائه وجودة مخرجاته...

تتمثل في ضبط أوضاعه من النواحي الإدارية والأكاديمية والحفاظ على حقوق الطلبة في الحصول على التعليم العالي المناسب، مؤكداً أن المجلس يسعى دائماً خلال الجهود الكبيرة التي بذلها أعضاؤه لمتابعة شؤون التعليم العالي في مملكة البحرين والارتقاء بمخرجاته.

وأضاف الوزير: لقد أصبح للتعليم العالي والبحث العلمي في مملكة البحرين أثر بارز في تشكيل حياة المجتمع البحريني واقتصادها، خاصة مع تنامي مفهوم اقتصاد المعرفة و مجتمع المعرفة، و تزايد متطلبات واحتياجات التنمية، حيث تؤكد الوقائع جميعها أن تقدم الأمم و رقيها ونمائها أصبح يعتمد باستمرار على مدى تقدمها العلمي والتكنولوجي والمعلوماتي، و لاشك أن التعليم العالي في مملكة البحرين هو اليوم في مقدمة مقومات هذا التقدم المنشود، وتنفيذاً لتوجيهات القيادة الحكيمة في مجال تشجيع الاستثمار في قطاع التعليم العالي، أولت وزارة التربية والتعليم اهتماماً كبيرا بهذا القطاع، من خلال التواصل المستمر مع مؤسسات التعليم العالي الخاص ومتابعة برامجها ضماناً لسير العملية التعليمية في هذه المؤسسات وفقاً للمعايير المعتمدة، بالإضافة إلى توفير مختلف التسهيلات التي من شأنها تشجيع إقامة وإنشاء المزيد من المؤسسات الجامعية.

كما أن صدور قانون التعليم العالي، الذي يهتم بتنظيم وتطوير هذا النوع من التعليم وتجويده وتوفير الإطار القانوني الذي ينظمه ويضمن جودته واعتماديته، ويشجع الاستثمار فيه على النحو الذي يخدم مكانة مملكة البحرين وطموحها؛ لتكون مركزاً إقليمياً للتعليم العالي، سوف يسهم في ضمان اعتمادية البرامج الأكاديمية وجودتها وتقديم كل التسهيلات

هدفنا التوفيق بين متطلبات الاستثمار ومتطلبات الجودة في التعليم

المكنة والدعم لمؤسسات التعليم العالي، التي أصبح لها بالغ الأثر في تشكيل حياة المجتمعات الحديثة واقتصادياتها، خاصة مع تنامي مفهوم اقتصاد المعرفة وتزايد متطلبات واحتياجات التنمية، حيث إن التعليم العالي في وطننا هو اليوم في مقدمة مقومات هذا التقدم المنشود، ولذلك كان من الطبيعي أن تولي وزارة التربية والتعليم أهمية متزايدة لهذا الجانب.

مشيراً إلى أنه ونتيجة لتميز مملكة البحرين بمرونتها في تشجيع التوجه الاستثماري في شتى المجالات الاستثمارية، والتي منها إنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاصة كان لابد من وضع الضوابط الخاصة والتي يسمح بموجبها للمهتمين بالاستثمار في إنشاء مؤسسات التعليم العالي التوفيق بين متطلبات الاستثمار ومتطلبات الجودة في التعليم..

□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□ copy.indd 37 2/18/10 8:23:01 AM

التعليم العالي في البحرين..
ضرورة وليس ترفاً

د. عبدالحميد المحادين

حين بدأ التعليم النظامي في البحرين في العقد الثاني من القرن الماضي واجهته مشكلات وصعوبات كثيرة، لكن تواضع التجربة في أول عمرها جعل هذه الصعوبات تتضاءل؛ لأن الهم كان هو مجرد البداية، ولما تقدمت التجربة بدأت تظهر مشكلة توفير معلمين لهذه المدارس الوليدة، وكان الاعتماد على المدرسين المحليين أمراً مستحيلاً. إذ كانت النية وجود مدرسين لهذه المهمة العسيرة، مما أدى إلى تساهل القائمين على التعليم آنذاك في مسألة القدرات العلمية للمعلم المحلي، واتجهوا بجانب ذلك إلى توفير معلمين من العرب، ليتم استقدامهم بطرق مختلفة، وصار معظم مدرسي مدارس البحرين من العرب، ذكوراً وإناثاً، من مصر والشام والعراق، ومنذ ١٩٢٦ صار للمعلمين السوريين حضور لافت في عملية التعليم، ولما استقدم ناظر للمعارف عام ١٩٣٠م استقدم من لبنان بصحبته عدد من المدرسين الأكثر تأهيلاً.. وبقيت مدارس البحرين تعاني من تحديات كثيرة، منها المعلمون ومنها المباني والمرافق، ومنها الكتاب المدرسي، ومنها المناهج المنتظمة، ومنها وسائل التقييم، في ظل غياب فلسفة محددة للتربية والتعليم..

وللتغلب على هذه المصاعب سلكت مديرية المعارف عدة وسائل لتوفير المعلمين منها إعدادهم محلياً في المدارس الثانوية، ومنها ابتعاث النابهين إلى الأقطار العربية وإلى بعض دول العالم، ومع الاعتماد على المعلمين المتعاقدين من خارج البحرين.

ومن يظن أن الاعتماد على المعلمين المتعاقدين هو الحل النموذجي لتوفير المعلمين مخطئ في استخلاصاته، فلاستقدام المعلمين مزايا كثيرة، لكن هناك سلبيات كثيرة أيضاً، لكن الضرورة استوجبت ذلك..

كانت الخطوة الأولى لتوفير معلمين قادرين على القيام بهذه المهام هي صناعة المعلمين محلياً..

وكانت الخطوة بالتوجه إلى تأسيس معهد للمعلمين، ومعهد للمعلمات، افتتح الأول عام ١٩٦٦م، وافتتح الثاني ١٩٦٧م، وقد اعتمدت مديرية المعارف في ذلك على الخبرات الأردنية في منظومة دور المعلمين في الأردن، والتي تقع دار المعلمين في عمان على رأسها، وقد سارت البحرين على نفس نهج الأردن، باستقبال خريجي الثانوية العامة، واختيار من يود منهم أن يصبح معلماً أو معلمة للالتحاق في دار المعلمين للبنين أو للبنات لمدة سنتين..

إن هذه التجربة رغم شيوعها في الأردن وفي البحرين وفي بعض الأقطار العربية إلا إنها تجربة غير مكتملة، إن مدة سنتين ليتم فيها إعداد الطالب من مستوى الثانوية العامة ليصير معلماً أمر ليس مكتملاً.

فمهنة التعليم ينبغي أن يتوافر لشاغليها بجانب

copy.indd 38 2/18/10 8:23:02 AM

الخصائص الفردية الملائمة مقدرة علمية وأخرى فنية، وكانت دُور المعلمين تقدم المقدرة الفنية على حساب العلمية فيتخرّج الطالب ليعمل معلماً لم تتجاوز دراساته بعد الثانوية سنتين، وليستا مكرستين للمعرفة، وإنما للتدريب، وهذا يخرج معلماً، ناجحاً فنياً مخفق علمياً في أغلب الأحوال..

استمر معهدا المعلمين والمعلمات في البحرين حتى عام ١٩٧٨م، أي اثنتي عشرة سنة ولم يطرأ تطوير جوهري عليهما، وكان الممكن في التطوير الاتجاه إلى دمج المعهدين معاً في معهد واحد لإعداد المعلمين من الجنسين، من ثم تحويل المعهد من سنتين إلى دراسة ٤ سنوات تنصب الدراسة فيها على مستوى جامعي من المواد المطلوبة في المدارس مع اهتمام جذري بطرق التدريس، وبذلك يتخرج معلم ممتهن نسبياً..

إن الوضع النموذجي لإعداد المعلم هو تأهيله جامعياً في مادة من المواد، وبعد ذلك تأهيله تربوياً وفنياً لمدة سنتين.. يكون بعدها مدرساً مكتملاً.

لم تفعل البحرين ذلك، بل دمجت معهد المعلمين في كلية جامعية للتربية والآداب والعلوم.. وهي خطوة قريبة من التطوير المقترح سابقاً.. إلا أنها أيضاً لم تبلغ المستوى المطلوب عالمياً كما تتطلب التطورات التربوية في العالم، إلى أن دمجت هذه الكلية مع كلية البحرين للتكنولوجيا وكانت نواة جامعة البحرين..

وبهذا يمكن القول إن التعليم العالي المُمنهج بدأ في البحرين مع تأسيس جامعة البحرين ١٩٨٦م، مكونة من كليات نظرية وعملية بجانب كلية ا لتربية..

إن دراسة التربية لمدة سنوات أربع تنصب على مساقات التربية فقط، يُوقع التعليم في ذات المشكلة، مدرس متمكن تربوياً لكن مسألة التحصيل العلمي تبقى متواضعة.

ومن هنا تداركت وزارة التعليم هذه المسألة، واتجهت إلى تأهيل المعلمين تربوياً خلال عملهم كمعلمين، وهذا يتطلب جهداً طموحاً، بالإضافة إلى تدريس المعلمين والإداريين في جامعة البحرين بالتعاون مع بيوت الخبرة العريقة كالجامعة الأمريكية..

واستقر الأمر أخيراً على إنشاء «كلية البحرين للمعلمين»، وهي النموذج الحديث لإعداد المعلمين.

نعود إلى عنوان البحث.. التعليم العالي في البحرين كان ضرورة ملحة، سواء أكان داخل البحرين أم خارجها من خلال البعثات المختلفة هنا وهناك..

وكما يظهر أن التعليم العالي في البحرين ولد تحت حاجة التربية والتعليم، فكان وما يزال ضرورة حيوية جداً؛ لأن التربية والتعليم حراك لا يتوقف، بل هو مستمر مع الأجيال، جيلاً بعد جيل..

توسعت الضرورة للتعليم العالي حين طرح سوق العمل كموقع يتطلب هذا التعليم العالي في تخصصات مختلفة أخرى، وهذا هو مبرر وجود جامعة البحرين، وجامعة الخليج العربي والمؤسسات العالية الأخرى بكافة تخصصاتها، مع اتساع المنطقة المستهدفة، من الناحية المحلية إلى الناحية الإقليمية..

موضوع يطول التفصيل فيه، لكن ينبغي أن ندرك أن الضرورة الملحة لوجود التعليم العالي.. تتطلب تخطيطاً دقيقاً يراعي الحاجات المستقبلية، أي للذهاب إلى المستقبل قبل أن يجيء المستقبل،، وهذا هو التحدي الكبير الذي ينبغي مواجهته.

وهنا يكون التعليم العالي صناعة مستقبلية استراتيجية، ذات أهداف بعيدة وطموحات كثيرة..

ينبغي ألا يقتصر التعليم العالي على تلبية الحاجات الآنية الملحة، بل يجب أن يتجاوز ذلك بعد إشباعه لهذه الحاجات المستقبلية، وهذا يتطلب رؤية تتجاوز المستقبل إلى ما هو وراءه.. فهل سِرنا في هذا الاتجاه..؟ ربما.. ولكن يبقى للحديث بقية...

□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□□□ copy.indd 39 2/18/10 8:23:02 AM

كلمة أخيـــــرة

الدكتور علوي هاشم الهاشمي

بعد طول مخاض.. ولد العدد الأول من الأعالي.. وها هو العدد الثاني يجيء بسرعة مثالية.. وذلك بسبب تغيير آلية صدور هذه المطبوعة الضرورية، التي تمثل شكلاً من أشكال الإعلام الجامعي. ومسؤولية حمل الإعلام الجامعي مسؤولية خطيرة ومعقدة، لذا فإن الإعلام ينبغي أن يكون قادراً على استصفاء الظواهر والوصول إلى ما هو حقيقي وأصيل، و توظيف الحقائق التي لا شبهة فيها ولا شائبة؛ لتكون هي المداميك التي تعلو وتعلى بالبناء ليبلغ مداه شهوقاً وتأصيلاً.

إن الطريق طويل، ولابد من السير الهادئ، ومعالجة الأمور بالهوادة واللين والتؤدة، ولو كان هناك بعض العقبات أو الصعوبات فإن القول المأثور يبرر ذلك.. وعند الصباح يحمد القوم السُّرى.

هو العدد الثاني من الأعالي، عدد واعد بأن مطبوعة قيّمة تصدر عن الأمانة العامة للتعليم العالي بالتعاون مع العلاقات العامة في وزارة التربية والتعليم؛ ليكون هذا التعاون والتلاحم والتآزر مدعاة إلى إنجاز عمل يستحق ما يُبذل فيه من جهد واهتمام ويليق بالعقول الأكاديمية التي هي الجهة التي يستهدفها التعليم العالي تنظيماً وتأصيلاً ومأسسة. وستكون الأعالي منبراً متواضعاً من منابر المعرفة المتعلّقة بهذا النشاط الراقي في التعليم العالي، وموقعاً يستطيع كل من هو معني بإثراء تجربة التعليم العالي أن يجد فيه مكاناً ولو لشمعة واحدة.. ونحن نعرف أنه والشمس طالعة يوجد دائماً مكان لشمعة.. وهذه شمعتنا الثانية.. نرجو أن نلتف حولها بكل الحب والإخلاص.. لتبقى متقدة تُضيء مساحة ما تعجز العتمة عن إطفائها!.

الأمين العام لمجلس التعليم العالي

copy.indd 40 2/18/10 8:23:03 AM